

الاجتماعي يطلب من خلالها الفريق تأجيل السؤال الموجه لوزير التربية الوطنية حول التمدد في العالم القروي إلى جلسة لاحقة.

كما توصلت الرئاسة برسالة ثانية من فريق الأصالة والمعاصرة، يطلب من خلالها الفريق تأجيل السؤال الموجه لوزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول حصة أداء صندوق دعم التماسك الاجتماعي إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 28 يونيو 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 21 سؤالاً؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 15 جواباً.

كما نخطط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدارسة والتصويت على عدد من النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصحة حول "غياب الأطر الطبية بالمراكز الصحية"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعاني بعض المراكز الصحية من الغيابات المتكررة للأطر الطبية وخاصة بالعالم القروي، الأمر الذي يجعل المواطنين يشكون من هذه التصرفات، متسائلين هل ليس لهم الحق في العلاج؟ وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعاني جماعة "السيفة" بدائرة أرفود من الغياب المتكرر للطبيب، مع العلم أن لها طبيب يعين بالمنطقة، كل خطوة تبتعد وتبتعد.

مشاكل عندنا السيد الوزير تملك، الطبيب تبتعد بالجماعة وفي الأخير تبيده، تنقصه فين مشى؟ يقول لك مشى يقرأ.

وتتعرفوا، السيد الوزير، هاذ الجماعة أن دبا نظرا للطقس حار تملك، والناس ما عندهاش إمكانات والأمراض كثيرة تملك، لأن مناطق نائية.

محضر الجلسة التاسعة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء 22 رمضان 1437 هـ (28 يونيو 2016 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وسبع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارات المحترمات والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر؛
- مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي؛
- مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية؛
- مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمين.

كما توصلت الرئاسة برسالة من الفريق الدستوري الديمقراطي

نحن في الفريق الحركي نقدر الجهود الجبارة التي تقومون بها في هذا القطاع.

ولكن، السيد الوزير، الجماعة ديال السيفة بعيدة على الدائرة ديال أرفود على (l'hôpital) تقريبا 12 و لا 14 كيلومتر، والناس ما عندهمش الإمكانيات، الإنسان كيمرض تماك، في هاذ سيدنا رمضان راه كايين اللي مريض بالسكر، كايين اللي مريض ب (tension)، كايين اللي مريض بزاف، احنا اللي نتطلبو منكم الطبيب اللي كان عندنا خاصكم تخليوه لنا، الله يجازيكم بخير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.. ما عندوش تعقيب. نمر إلى السؤال الثاني وموضوعه "دواء الفيروس الكبدي المصنع محليا". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد قامت الحكومة مشكورة وبشراكة مع متخصصين مغاربة بصناعة دواء الفيروس الكبدي هذا الدواء الجينيس الذي يقوم مقام الدواء الذي كان يصنع من قبل إحدى المؤسسات العالمية الكبرى.

نسألكم السيد الوزير:

ما هي نجاعة هذا الدواء المصنع محليا بالمقارنة مع المصنع عالميا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترمة،

أولا، هذه مناسبة وتشركم على طرحكم لهذا السؤال.

ثانيا، هاذي مناسبة باش نعبر لكم وللمواطنات والمواطنات المغاربة أن هذا الدواء الجينيس الخاص بعلاج الالتهاب الكبدي من نوع "C" المصنع محليا في المغرب، تم صنعه وفق:

أولا، لمعايير التصنيع المعمول بها دوليا؛

ثانيا، يتميز بجودة وفعالية عالية؛

كنتطلبو منكم، السيد الوزير، باش تشوفوا تخليوا لنا شي طبيب تما، يكون رسمي، لأن كنعانيو مشاكل كبيرة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، الجماعة اللي تتدوي عليها، السيد المستشار المحترم، "السيفة" هي كتنظن 3 كيلومتر على أرفود، حوالي 3 كيلومتر على أرفود، اللي تتعاني من الموارد البشرية خاصة، وذكرتها وأنا متفق معك، ماشي تحيدوها، غير باش نصحح، ماشي احنا اللي نتحيدوه، بالعكس.

لأن هاذو أطباء اللي تيكونو تخدمو وتيدوز المباراة، تيتقدم للمباراة وتينجح، تينجح في المباراة ديال الإقامة ولهذا تيمشي للمراكز الاستشفائية الجامعية، وهذا لا يعني، ماشي تنبرر، خاصو يتعوض، صحيح خاصو يتعوض.

واحنا غير هاذ الصباح قبل ما نجي عندك عيطت للمندوب وعيطت لمدير الموارد البشرية، نحاولو ما أمكن أنه غادي نصحو الأمور.

ولكن يعني السؤال ديالك عريض، فاللول أولا على الصعيد المحلي والجهوي، فاحنا ابدينا، راك شفتيه، بدينا تنبنيو مستشفى كبير ديال أرفود ديال حوالي 80 سرير اللي الأشغال متقدمة بجوالي 25%، كذلك الجهة الأخرى ديال الريصاني ديال 45 سرير كذلك.

ولكن كايينة حلول على الصعيد الوطني، أولا بدينا المراكز الصحية اللي كانت مغلقة حوالي 157، الآن اللي مغلقة منها هي 53 يعني حلينا وخدمنا وشغلنا وجمنا بالموارد البشرية 104 اللي خدمناها.

كذلك حلول فيما يخص الغيابات اللي أشرت لها في السؤال ديالك، فالغيابات كايين الاقتطاع من الأجور للناس اللي ما تخدموش وكايين كذلك التأديب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم السيد الوزير على جوابكم.

تجتهدون، ولكن الزيادة في الاجتهاد، لكي يعم انتشار هذا الدواء. وما على الفريق الاستقلالي إلا أن ينوه بجميع المبادرات والمجهودات التي تخدم المصلحة العليا للوطن، خاصة الجانب المرضى والمرضى المعوزين، سيما إذا تعلق الأمر بفيروس الكبدية وما يكلفه من مصاريف باهظة، وقانا الله جميعا منه. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير إذا كان عندو تعقيب.

السيد وزير الصحة:

التعقيب، أنا غير في نفس الاتجاه فهذا السياسة الدوائي التي بدأت الأجراء والتفعيل ديالها بكل تواضع، هادي ماشي سياسة ما كانتش قبل، راه الوزارات السابقة كانت بدأت تيجي واحد الوقت ربما عاود ثاني حتى احنا ابديناها دابا في صناعة ضد يعني الأدوية ضد (cancer) فرما ما غتخرجش فهذا الحكومة غادي تخرج، إلى آخره.. فكل حكومة تتجي وتتزيد لقدام.

اللي بغيت تفكر به هو متوجه للمواطنين والمواطنات هاذ الدواء اللي تبتاع ب 3000 درهم، غير في فرنسا راه 600، 700 ألف درهم، 700 ألف درهم في فرنسا غير حدانا، وفرنسا تنوه بالمغرب في هذا، فيما يخص الأدوية.

ثانيا، هاذ الدواء كاين في اللائحة اللي مقبولة استرجاع المصاريف ديالها في (la CNOPS¹) و (la CNSS²)، والوزارة منكبة على واحد الدراسة باش الناس كلهم (les ramidistes) اللي عندهم (RAMED³) أنه يستافدوا بالجمان بهاذ الدواء إن شاء الله عما قريب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه "وضعية المستعجلات بالمستشفيات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ثالثا، قلة الأعراض الجانبية، اللي بلا ما نخفي عليكم أن جميع الأدوية في العالم في المغرب ولا في العالم بأسره ما يمكنش يكون شي دواء ما عندوش أعراض جانبية.

تم تقييم جودة وفعالية هذا الدواء من طرف المختبر الوطني للأدوية والصيدلية، هذا المختبر الوطني في المغرب اللي معترف به دوليا حاصل على شهادة الجودة من طرف المديرية الأوروبية لجودة الأدوية، من بين أهم المختبرات المؤهلة من طرف منظمة الصحة العالمية، كذلك هو عضو في الشبكة الأوروبية للمختبرات، مراقبة جودة الأدوية، حوالي 5000 مواطن مغربي اللي عندهم التهاب الكبدية الفيروسي من النوع "C" اللي استعملوا هاذ الدواء، وعندو فعالية كبيرة جدا وأعراض جانبية كما قلت قليلة، واحنا نتبعو هاذ الدواء بجوج ديال الآليات:

أولا، كاين لجنة (pharmacovigilance) اللي فيها الوزارة والفعاليات خارج الوزارة كذلك.

وكاينة كذلك لجنة ديال متخصصين اللي تبتبعو أي مريض مغربي اللي متبع هاذ الدواء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

في الحقيقة واحنا نسمعو أن الاكتشاف المغربي لدواء ذا أهمية بما كان، واللي تيعرف هاذ الدواء ديال الفيروس الكبدية وما يكلفه وما يتطلبه المريض، وقانا الله جميعا ووقى جميع المسلمين من هذا الدواء.

سؤالي أو تعقيبي، السيد الوزير المحترم، نحن كمغاربة يجب أن ننوه أولا بهاذ المجهودات الطبية الكبيرة، وحتى لا نكون باخسين أو جاحدين للمجهودات المبذولة، نلتمس من، السيد الوزير، أن يشد بجرارة على هذه المبادرة لتكون بداية لصناعة أدوية أخرى يتخبط فيها الضعفاء من أبناء شعبنا.

غير أننا اليوم نلتمس الزيادة في الحرص وفي الاجتهاد، السيد الوزير، ليكون هذا الدواء واصلا إلى جميع المستشفيات، حتى يؤدي الدور الذي صنع من أجله وتعرفون مدى العقالية أو بعض العقليات، سألهم الله، أنهم يعملون جاهدين على بعض الالتواءات لكي لا يصل الدواء إلى محله وإلى المحتاجين.

فلتلمس من السيد الوزير الزيادة في الاجتهاد، نحن لا نقول أنكم لا

¹ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

³ Régime d'Assistance Médicale

كافية، 393 غير كافية تماما وهي بمثابة مستشفيات متنقلة صغيرة، كإحدى مستشفيات منتقل، يعني إحنا غادين للقمام.

غير باش نذكر، ولكن ما وصلناش، هاذ الشي راه ما تبتحلش بين عشية وضحاها وما تبتحلش بالفلوس، ما تبتحلش بالإمكانات فقط، تبتحل أولا وقبل كل شيء بالتكوين، لأن خاصنا نلقاو هاذ الناس اللي بغاوا يخدموا في هاذ المستعجلات 24/24 ساعة، ويكونوا مكونين وغيركونوا عارفين، وهاذ الشي راه تاحتاج وقت ووقت طويل جدا، ولكن أنا نتظن ومقتنع أنه إحنا في الاتجاه الصحيح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لعلكم أدري أكثر من أي شخص آخر بمعاونة المرضى والأطباء الطبية بأقسام المستعجلات، بحكم عملكم كطبيب بها قبل تحملكم مسؤولية القطاع. ومن أبرز السيات التي يجب معالجتها هي حصر مسؤولية أعوان الحراسة (Sécurité) في اختصاصها، بحيث أصبحنا نشاهدها تتدخل في الأمور الخاصة بالمرضى والأطباء، وسبب الفوضى التي تعرفها المستعجلات يكون ورائها هؤلاء الحراس الذين يفتقدون المهنية، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، قلة التجهيزات والمعدات الطبية التي تمكن الطبيب من الاشتغال في ظروف أحسن، فغالبا ما نرى مرضى ومصابين يفترشون الأرض، ينتظرون دورهم في العلاج، وخاصة بالليل، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، الحالة بالليل، الأمر الذي يجب عليكم معالجته قدر المستطاع لأن حياة المواطنين لا تقدر بثمن.

أما بخصوص الوضع بالأقاليم الجنوبية، فحدث ولا حرج، وأخص بالذكر، السيد الوزير المحترم، مدينة الداخلة وبصفة خاصة مستشفى الحسن الثاني، قسم المستعجلات، الاستقبال، طول الانتظار، المعاملة، النظافة منعدمة، انعدام المعدات الطبية، انعدام وسائل تقديم العلاجات الأولية. (Les Bétadine) compresses stériles) ما كيناش، المجلس منعدم، يضطر المريض إلى شراء جميع المستلزمات وبأمانة باهظة.

وهنا نساءل: ما هي الاستفادة من بطاقة "RAMED"؟ السيد الوزير، أش من دور عندها إلى كان المريض ما يلقاش الدواء؟ يعني المريض مسكين لا يستفيد من الدواء بالجان، ما عمرنا شفتنا مريض في المستعجلات بمدينة الداخلة جا واعطاه الطبيب .. وعطاه الدواء، ما كيناش..

خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي السادس عشر حول طب المستعجلات الذي نظم في أواخر شهر فبراير الماضي بمراكش، أكدتم في مداخلتكم، السيد الوزير المحترم، على أن 5 ملايين مواطن استقبلتهم مستعجلات المستشفيات المغربية، بأنكم خصصتم ميزانية مهمة للرفع من أدائها، ونحن ننوه بمجهوداتكم في هذا الإطار.

لكن، السيد الوزير المحترم، واقع هذه المستعجلات يبين أن سوء ظروف الاستقبال وقلة الموارد البشرية، فضلا عن قلة الآليات وتجهيزات العمل هي أهم سماتها.

لكن في مقابل ذلك وإنصافكم نعتز معكم بالوحدة الطبية، السيد الوزير المحترم، المنتقلة التي أفذت أرواحا وقدمت خدمات طبية للمواطنين المتواجدين في ظروف مناخية صعبة وفي مدن وقرى ومناطق جبلية معزولة.

وعليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم:

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتحسين وضعية المستعجلات التي تبقى نقطة سوداء في منظومتنا الصحية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم لطرحكم هذا السؤال.

المستعجلات في العالم كله هي مرآة المستشفيات، هي مرآة وزارة الصحة، يا للأسف في المغرب وتعرفوه، بلا كذوب وبلا ما نزيدو، أنه المستشفيات ديالنا بعيدة كل البعد عن ذاك الشي اللي بعيناه، اللي كيتناه أي مواطن مغربي.

ولهذا يوم 5 مارس 2013 كنت قدمت أمام صاحب الجلالة في فاس المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الطبية اللي مرتكر على 5 نقط:

أولا، تحسين وضعية المستعجلات الاستشفائية اللي موجودة في المستشفيات، الآن حسنا الوضعية ديال 8 على الصعيد العالمي، اللي 30 مليون سنويا لكل مستشفى باش نصحو هاذ المشكل.

ثانيا، تطوير وتعزيز والتكفل بالمرضى بالمستعجلات ما قبل الاستشفائية أي قبل ما يوصل المريض للمستشفى.

ثالثا، التكوين والتكوين المستمر.

رابعا، الشراكة بين القطاع العام والخاص، والعام والعالم.

وأخيرا، المواكبة القانونية.

صحيح، أنه بعض النقط مثلا كإين رقم وطني مجاني "141"، كإين بعض المروحيات 4 إلى حدود الساعة، كإين وحدات استعجالية متنقلة، غير

أشكال المعاملات القاسية والمهينة منذ سنة 2013، ووضع وثائق التصديق على هاذ المصادقة أعتقد في 24 نونبر 2014 بمصالح الأمم المتحدة، نحن ملزمون اليوم بإرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

سؤالنا، السيد الوزير، هو:

في إطار الجهود التي تبذلونها في إطار هاذ الحكومة لمناهضة التعذيب، ما هي تصوراتكم لهذه الآلية الوطنية المستقلة لمناهضة التعذيب وللوقاية من التعذيب؟ وما هي الآجال التي يمكن أن تضعوها لأن الحركة الحقوقية تتابع هاذ الموضوع بشكل دقيق جدا، لأنه مرتبط بأهم أومن أبرز الانتهاكات التي تعرفها الساحة الحقوقية في بعض مخافر الشرطة، في بعض المعتقلات، في بعض السجون، ننتظر منكم، السيد الوزير، التصورات التي تضعونها لتنزيل وتفعيل هاذ المصادقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

حضرات السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

أفيد، السيد المستشار المحترم، بأن المملكة المغربية عازمة على مناهضة التعذيب ومحاربه، والعمل على القضاء عليه بجميع الوسائل، ولذلك كان هناك وسائل اتفاقية تشريعية، المؤسساتية وكذلك الوسائل الفعلية، العملية. بالنسبة لما تفضلتم به بخصوص الآلية التي جاء بها البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية التعذيب، أفيد على أنه التجارب الدولية منها من جعلها مستقلة، ومنها من جعلها تابعة للبرلمان، ومنها من جعلها تابعة للوسيط، ومنها من جعلها تابعة للمؤسسات الوطنية، وأفيد حضرتم بأنه 35 دولة من أصل 64 دولة التي صادقت على البرتوكول الاختياري كلها أسندت هاذ الخصاص للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

أحنا بالنسبة في المغرب مشينا في هاذ الاتجاه، بحيث أجزنا مشروع قانون وهاذ مشروع قانون ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعني ما تبتناولش فقط الآلية التي تناول كثير من المقتضيات المرتبطة بالمهام والأدوار الجديدة للمجلس على ضوء الدستور الجديد والتطورات وما إليها. هاذ المشروع اللي تحال على الأمانة العامة في مارس 2016 يعني جعلنا من المهام ديال المجلس أنه يحتضن هاذ الآلية، طبعا هاذ الاختيار عنده أسباب متعددة أهمها كما قلت أنه هاذ اتجاه عام دوليا، ولكن أيضا باعتبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عنده ولاية شاملة في مجال حقوق الإنسان تسمح له بأن يتولى اختصاصات الآلية الوطنية، أيضا من شأن

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

بعجالة، أولا ما كين حتى شي علاقة بين، هذا لا يعني ذاك الشي اللي قلت غير صحيح، أنا غادي نبث فيه، لأن أنا كنتعجب مستشفى ما فيش (Bétadine)، ما فيش الجبس خاصة في المستعجلات، غادي نشوف هاذ القضية هاذي، وغادي نحاولو نصحو الأمور، إلى كان هاذ الشي غنخرج من هنا وغنصح الأمور.

غير باش نذكر بواحد القضية، "RAMED" ما عندو حتى شي علاقة مع المستعجلات، عندك "RAMED" ولا ما عندكش "RAMED" المستعجل ما يمكنش، ودائما كتقولها وتؤكدها من هاذ المنبر، أنه المواطن يجي للمستعجلات يكون في حالة خطيرة، وبقاوا تقول له المستعجلات ماشي كوميسارية، ماشي أرا (la carte) أشنو عندك؟ عندك "RAMED"؟

يعني الإنسان ملي يكون في حالة خطيرة خاصنا نتكلف به، أولا وقبل كل شيء، عاد نشوفو أشنو عندو، ما عندوش إلى آخه.

هاد المسائل كلها لا علاقة لها مع "RAMED"، "RAMED" عند يعني المشاكل ديالو اللي حتى هي، ولايني ما دخلناش مع المستعجلات. وأعدك، السيد المستشار المحترم، أن غادي نشوفو هاذ القضية ديال الداخلة، وغادي نلقاو إن شاء الله الحل للضرورة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكره لمساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير العدل والحريات، حول "الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

المغرب صادق على البرتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وكافة

ديال التعددية اللي كما هو منصوص عليها في ميثاق باريس.
نحن ننتظر أولا القانون المنظم، ثم ننتظر التركيبة، لكي نحكم في الواقع
على نجاعة هذا الاختيار.
شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والشكر كذلك كوصول للسيد الوزير لمساهمته معنا في هذه الجلسة.
والأسئلة المالية موجهة إلى السيد وزير الاقتصاد المالية، السؤال
الأول موضوعه "ترجمة التزامات الحكومة في مجال ترشيد النفقات".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم
السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الترمت الحكومة، السيد الوزير المحترم، في عدة مناسبات على ترشيد
النفقات خاصة داخل الإدارات العمومية، بغينا الجواب دياكم السيد الوزير
أين وصلت هذه الترشيحات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا على هذا السؤال، طبعاً فيما يتعلق بترشيد النفقات يمر عبر
أشياء كثيرة ولكن شيئين أساسيين:

أولاً، تسريع وثيرة إنجاز نفقات الاستثمار وتقليص هادوك الاعتمادات
المرحلة، ويمكن لي نقول لكم أننا نجحنا في هذا الباب، بحيث أن هذوك
يعني الاعتمادات المرحلة تقلصت من 20.5 مليار في 2013 إلى 18 مليار
في 2014، إلى 16.7 في 2015 وهذا كيعجل أيضاً كما قلت وهذه كلها
تتأكد على التعجيل لوثيرة نفقات الاستثمار.

والشق الثاني، يتعلق بضبط نفقات التسيير العادي للإدارة وحصرتها
في الحد الأدنى الضروري، وهنا كانت مبادرات متعددة وكانت عندنا
مناسبة أننا ناقشنا أيضاً في مشروع قوانين المالية خاصة ديال 2015 منها:

- المبدأ المتعلق بالتقيد بمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين
القطاعات الحكومية للإمكانيات المتوفرة؛

هذا الاختيار أن يؤدي إلى التقليل من أعداد الآليات الوطنية اللي هي
تكون مستقلة وترشيد الموارد البشرية المتخصصة، لأنه هاذ المجال فيه
موارد بشرية محدودة من ناحية التخصص، فضلا على الاعتمادات المالية
وغيرها.

وأيضاً المجلس الوطني مؤهل أكثر من غيره لأن عنده لجن جمهورية، وهو
ما سيسهل مهمة النهوض بهاذ الاختصاص على المستوى الجهوي، طبعاً مع
هاذ الاحتضان كابين الاستقلال، وهاذ الاستقلال يعني العلامات البارزة
عليه هو أنه كابين هناك ميزانية خاصة ورئيس هاذ الآلية غادي يكون هو
الأمر بالصرف، وستخصص لهذه الآلية كافة الوسائل اللازمة والعناصر
البشرية للقيام بواجبها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الوزير.

في الواقع هذه الاعتبارات اللي بسطتها من أجل تنزيل وتفعيل هاذ
الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب أو للوقاية من التعذيب واللي غتكون تابعة
للمجلس الوطني باعتباره مؤسسة وطنية، هي اعتبارات منطقية واعتبارات
معقولة، لكن لكي نطمأن أكثر نحن في الواقع ننتظر القانون المنظم للمجلس
الوطني لحقوق الإنسان، ومنتظر بكل صراحة تركيبة المجلس الوطني لحقوق
الإنسان، لأنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو مؤسسة وطنية مستقلة.
إذن كون تكون آلية وطنية تابعة له فهذا ضمان للاستقلالية، كون
يكون رئيس هاذ الآلية هو الأمر بالصرف، كون عنده ميزانية مستقلة،
هذه كلها دعومات ديال الاستقلالية وأيضاً مؤشرات مهمة في الاتجاه ديال
ممارسات الصلاحيات اللي معطية لهاذ اللجنة الفرعية، لماذا؟ لأن هاذ
اللجنة الفرعية غادي تزور المخافر ديال الشرطة غادي تقوم بزيارة
السجون، غادي تقوم بزيارة أماكن الاحتجاز، كافة الأماكن اللي فيها الحرمان
من الحرية من أجل الوقوف على بعض الانتهاكات اللي مازالت موجودة.
احنا في الواقع تنأيدو هاذ التوجه وتتمنوا باش يتكتاب له النجاح،
وخاصة إذا كنا أمام مجلس وطني لحقوق الإنسان يمارس صلاحياته بشكل
مستقل.

التجربة السابقة أثبتت بأنه كنا أمام مؤسسة من ناحية الحماية لاحظ
الجميع كان هناك ضعف في التفاعل مع موضوع الحماية رغم أنه عنده الولاية
الشاملة، لاحظ الجميع بأنه التقارير المرتبطة بالانتهاكات على هاذ المستوى
كانت ضعيفة، لاحظ الجميع بأنه ما كانش زيارات مباغته للسجون، رغم انه
عنده الاختصاص، لهذا، لاحظ الجميع بأنه تركيبته ما كانش فيها المعايير

الترشيد، السيد الوزير، اللي تتكلموا عليه؟
8 مارس 2012، السيد الوزير، صرح السيد وزير الاتصال بأنه
الترشيد ديال النفقات غيندرج ضمن التزامات الحكومة، حتى حاجة ما كايين
من هاذ الشئ السيد الوزير.
التزمت الحكومة، السيد الوزير، الإيواء والنفقة والاستقبال
والحفلات الرسمية ب 50% غادي تنخفض، فين انخفضت، السيد
الوزير؟
شوفوا الآن يعني التدبير السيئ ديال مجموعة ديال المؤسسات فهاذ
الشئ دالإطعام، في السيارات، في الكراء ديالهم، في التدبير العشوائي
وهدر المال العام، كيف تيدار.
الآن، السيد الوزير، وأتمنا على النهاية ديال التدبير ديالكم فهاذ
الحكومة، اللي كان التزام صريح واللي بغينا بشكل صريح من الحكومة أن
تجاوب المغاربة على هاذ الترشيح ديال النفقات اللي التزمت به، بأنه غادي
يكون ترشيد يعني حدائي، ترشيد اللي غادي يكون تيسير الميزانية ديال
الدولة، ولكن لا شيء من هذا القبيل تحقق.
نمناو من الله فهاذ سيدنا رمضان يفرج على هاذ البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الرد على التعقيب للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أشارككم في هذه الدعوة، السيد المستشار، الله يفرج علينا كاملين،
على هاذ الدعاء، الله يفرج علينا كاملين.
لا، الأرقام اللي عطيتي السيد المستشار، أعتقد أنه يجب أن نراجعها
جميعا، ملي تتقولو، وهذا كان عندنا لقاء وكان عندنا أرقام فيما يتعلق
بنفقات الغازوال مثلا، إلى حيدت النفقات ديال الغازوال المتعلقة بالمهام
ديال الأمن والدفاع كتبقى بالنسبة للإدارات العمومية أقل من مليار درهم،
غير باش نكونو، باش الأرقام نعطيوها أيضا ما تستحق.
أن نقول أنه لم يكن هناك مجهود في إطار تقليص نفقات التسيير، هذا
خطأ، هناك مجهود معتبر ومهم جدا، بحيث أنه حتى فيما يتعلق باقتناء
السيارات، لأن تنهضرو على دابا النفقات العمومية ديال الدولة، ما
نمشيوش عاود ثاني للجاءات المحلية والمنتخبين أيضا راه داخله في الأموال
العمومية، ولكن هذاك شق آخر.
النفقات ديال الدولة، كانت هناك مساطر جديدة من أجل اقتناء
السيارات والتحكم في مصاريف تسييرها، مازال المجهود يبذل، مازال المجهود
غيتبذل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

- الانخراط في تفعيل برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات
البديلة؛
- وضبط استهلاك الماء والكهرباء وحظيرة السيارات بالنسبة للإدارة؛
- عقلنة عملية اقتناء وكراء السيارات؛
- مواصلة الالتزام بتقليص النفقات المتعلقة بالبنيات والبنيات والمسكن
والكراءات الإدارية؛
- ومواصلة عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى
الضروري.
كل هذا، بالإضافة إلى مبادرات أخرى جات أيضا في القانون التنظيمي
للمالية كالحرص على احترام توقع نفقات الموظفين وحصر أيضا المناصب
المالية في إطار الحد الأدنى الضروري.
كل هذا أفضى إلى تحكم أكثر في مصاريف ونفقات التسيير بالنسبة
للإدارة، وساهم في تقليص العجز ديال الميزانية الذي حقق وتقلص من
7.4% في 2012 إلى أقل من 4.3% السنة الماضية، وسنواصل العمل
من أجل تقليص هذا العجز ومن أجل ضبط وترشيد النفقات خاصة فيما
يتعلق بنفقات التسيير من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بتقليص عجز
الميزانية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير، في الحقيقة بغيت غير نفهم، لأن تكلمت على ميزانية
التسيير وتكلمت على حظيرة السيارات.
ما فهمتش أشمن حظيرة اللي تتكلموا عليها السيد الوزير؟ واحنا عندنا
في بلادنا 130.000 سيارة، 130.000 سيارة السيد الوزير، الدولة
العظمى عندها 70.000 وحدة، احنا عندنا 130.000، تتكلف الميزانية
ديال الدولة السيد الوزير 10 المليار دالغازوال، 10 دالمليار ديال الغازوال
تتكلفها هاذ السيارات، هاذ العربات، هاذ 130.000 اللي في الوقت
طلبناها غير ما مرة حتى في المناقشة معكم في لجنة المالية، لو 50% من
هاذ الوحدات، هاذ السيارات، هاذ 130.000 بعناها كانت ذاك الميزانية
ديال ذاك السيارات غادي ترجع بواحد الشئ الكبير على الميزانية ديال
الدولة.
السيد الوزير المحترم،

كيف يعقل بأن الآن كتكلمو على الميزانية ديال التسيير وتتكلمو على
الحظيرة دالسيارات واحنا تشوفو رئيس ديال أفقر جمعة في المملكة شري 7
ديال (Touareg 4X4) نعم أسيدي، وأتمنا تتقولوا الترشيح، فين هو

- إخضاع الصفقات التفاوضية للترخيص المسبق لوزير الداخلية؛
- الرفع من سقف سندات الطلب إلى 200 ألف درهم؛
- تدعيم ترشيد النفقات وتفعيل آليات التدقيق والمراقبة؛
- اللجوء إلى مسطرة تكتل المشتريات؛
- إمكانية عقد اتفاقيات إشراف منتدب على هذه المشاريع؛
- وأيضاً في الأخير إلزام المقاول نائل الصفقة بتشغيل 10% من اليد العاملة المحلية.

هذا التقييم الشامل لهذا المرسوم نحن بصدده من أجل أن نقول ما يمكن أن نقول في إمكانية تطبيقه، وربما العراقل التي تواجدها الأمرين بالصرف في هذا التطبيق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الوزير.

الصفقات العمومية اليوم، السيد الوزير، تعالوا لتسمعوا ما لا يريد سماعه أي غيور على هذا الوطن، بزاف ديال الناس ديال المقاولات راهم في السجن، ما تخصصوش، سوس- ماسة- درعة، البناء الآن كفو متوقف، المقاولات الصغرى والمتوسطة وحتى التي تسمى نفسها كبيرة، الكل متورط في السجن أو دفع رهينة الأملاك تناو لينجو من المستحقات التي في ذمته.

السيد الوزير المحترم،

فوقاش غتخلصوا الناس؟ الأكاديمية ديال التعليم في سوس-ماسة- درعة اللي كتسألها أكثر من جوج دالمليار، البناء الآن هاذيك المقاول الصغير الآن أفلس وكان كيمتص لنا البطالة وكيمتص لنا فرص الشغل أو كيوفر لنا فرص الشغل، وكو ذهب ضحية التلاعب ديال الإدارة.

لأن داخل المؤسسات العمومية اللي كتصاوب هاذ الصفقات كايين منعدي الضمير، وما أكثرهم عندما يكون المال السايب و"المال السايب تيعلم الشفرة والسرقة وهلم جرا".

وغعطيك مثل باش نزيد نققص الناس اللي باش يتألموا على هاذ البلاد.

الأكاديمية ديال الرباط، صفقة، واحد الصفقة اللي هي كنشوفوها دائما، هاذيك الصفقة ما تبرجتش وعندي محضر مزور، محضر ديال السيد الوزير ها هو عندي، محضر، أعتقد السيد مدير الأكاديمية أن هذا المحضر تحبا وهو عندنا الأصلي، زور والناس اللي ما بغاوش يسنيوا طردهم والناس

السؤال الموالي وموضوعه "الصفقات العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

الصفقات العمومية، عندما نتكلم على الصفقات العمومية، هناك من يفتح فاه ويسخر من سياسة تدبير هذه الصفقات، ناتج مؤلم لهذه الصفقات، هناك من هم في السجن الآن، ناتج آخر أن هناك من يبذر الأموال العمومية بشكل رهيب، ونحن في حاجة ماسة إلى تدبير، ترشيد حقيقي نقاوم به الأزمة الاقتصادية، فما رأيكم وما هو ردكم، السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

والسؤال يتعلق بمرسوم ديال الصفقات العمومية والمنظومة ديال الصفقات العمومية بصفة عامة، هاذ المرسوم تم إصلاحه لعدة مرات، كان آخرها الإصلاح اللي تم في السنة الماضية أو في السنة اللي قبل الماضية، واللي تم طبعا النشر ديالو في 20 مارس 2013، وهذا جاب من مكتسبات جديدة في إطار دعم الشفافية والحكامة والمنافسة.

جاء أيضا لمواكبة الإصلاحات اللي شهدت بلادنا، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري ديال 2011، وجا هاذ المرسوم بمبادئ مهمة جدا تتعلق ب:

- حرية اللوج إلى الطلبات العمومية؛

- المساواة في التعامل مع المتنافسين؛

- ضمان حقوق المتنافسين، والشفافية في اختيارات صاحب المشروع.

هاذ المرسوم الذي يهيم الإدارة العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات ذات الطابع الإداري جاء أيضا، وهذا اللي كان في نص السؤال المكتوب، السيد المستشار، جا بالمستجدات فيما يتعلق بالصفقات العمومية اللي تتمررها الجماعات المحلية، من بين هاذ المستجدات:

- تبسيط الملف الإداري للمتنافسين؛

- توحيد آليات التدبير الإلكتروني للصفقات العمومية؛

- اعتماد منظومة التدبير المندمج للنفقات؛

هاذ الفندق باش يتصلح باش أجل 18 شهر.

لنا نساآلكم، السيد الوزير:

لماذا تم تأخير افتتاح هذا لفندق؟ وما هي الأسباب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الإقتصاد والمالية:

تسألني لأن مالك الفندق هو صندوق الإيداع والتدبير، وبما أنه مؤسسة مالية ذاك الشيء علاش.

لأن هذا موضوع مهم قبل كل شيء قطاع السياحة، ولكن ما فيها باس، حتى قطاع السياحة هذا قطاع مهمنا جميعا ويجب أن ندعمه.

هاذ الفندق فعلا تقفل باش يتصلح، وقام صندوق الإيداع والتدبير بصرف ما يناهز 420 مليون درهم لإصلاحه من ألفه إلى يائه، ووقعت اتفاقية مع أكبر الشركات الدولية في تسيير الفنادق اللي هي (Marriott).

وبهذه المناسبة (Marriott) غادي يكون عندها أول فندق في المغرب هو هذا جنان بلاس، الكل كي عرف الأهمية والقيمة والخدمات التي تؤديها هاذ السلاسل الفندقية، ملي شافوا معهم، قال لهم أودي خاصكم دفتر التحملات ديالنا ديال هذه السلسلة د (Marriott)، خاصها واحد إضافات أو خدمات إضافية أو أشغال إضافية فيما يتعلق بنظام الكشف عن الحريق (Sprinklers)، فيما يتعلق بتكييف الهواء، فيما يتعلق بالنظام المعلوماتي، فيما يتعلق ببعض التجهيزات ديال الطبخ.

مما أدى إلى طبعنا من أجل الملائمة مع هاذ الكناش ديال الدفتر التحملات ديال الشركة، أن (La CDG⁴) قامت وتقوم الآن بهذه الأشغال الإضافية، ومن المرتقب إن شاء الله أن يفتح هذا الفندق في آخر سبتمبر المقبل إن شاء الله يعني بعد شهر من الآن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

سألنا السيد وزير السياحة، وفس الكلام اللي كان قال لنا في السنة الماضية بأنه غتفتح في أبريل 2015.

السؤال اللي كنتساءلو، هل هناك مؤامرة على مدينة فاس فيما يخص السياحة؟

عديهم، اللهم هذا منكر وهو غير مدير الأكاديمية وأتما عارفين كيفاش تمت الصفقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإقتصاد والمالية:

أولا، إلى كان هناك شيء نزاع راه كابين الوسائل ديال (les recours)، لا كان نزاع كين أولا لجنة ديال الصفقات العمومية قبلية وكين نزاعات يمكن لها توصل للمحاكم، وكل ذي حق حقه.

السؤال فيما يتعلق اللي تطرح هو الصفقات العمومية، دابا طرحت ديال آجال الأداء بالنسبة للأكاديميات، أنا يمكن ليا نؤكد ليكم السادة المستشارين أن الحكومة عملات مجهود ودبلوكينا 4 دالمليار و200 مليون درهم في آخر مارس.

ما حصل، وأقولها بكل صدق أنه كان واحد التأخير، لأنه مع الأكاديميات الجديدة والجهات الجديدة ومع المساطر الجديدة، إلى آخه، وأتابع هذا الملف تقريبا أسبوعيا، وتعرف شحال تصرف، تصرف لحد الآن 4 دالمليار و200 مليون درهم حوالي جوج دالمليار.

وأحث الأكاديميات من هذا المنبر على تسريع هذا .. لأننا نستشعر المشاكل التي يعيشها المقاولون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث وموضوعه "الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

يُوجَل؟ نُوجله؟

يُوجَل.

السؤال الرابع موضوعه "فندق جنان بلاس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تم إغلاق فندق جنان بلاس الذي هو في ملك صندوق الإيداع والتدبير منذ فبراير 2012 من أجل الإصلاح بغلاف مالي يقارب تقريبا 40 مليار، مع الأداء للعمل تقريبا 100 مليون شهريا، مع الأسف كان تغلق

⁴ Caisse de Dépôt et de Gestion

القطاع، اللي هو قطاع مهم جدا لبلادنا، تيجيب الاستثمار، فيه خلق لفرص الشغل إلى آخرة، يجب عوض التنافر والتشاحن، التعاون ومد الجسور ومد اليد من أجل لكل واحد في مجاله، لأن السياحة تهم الجميع، ما تهم شخص، ما تهم فقط وأقولها من هاذ المنبر ماشي فقط وزارة السياحة وماشي فقط المكتب الوطني للسياحة، ماشي فقط.. تهم الجميع، ابتداء طبعاً من كل القطاعات الوزارية والمنتخبين من أجل النهوض بهذا القطاع. والحمد لله ترون مدينة فاس وما تم في مدينة فاس، والحمد لله ما تم في التدشين الأخير ديال صاحب الجلالة للعديد من المآثر التاريخية اللي عندها وجه، يعني مدينة فاس تزخر بمثل هذه المآثر وعندها واحد الخصوصية اللي يمكن لها تكون مرآة ديال التاريخ ديال الوطن ديالنا وجلب سياح أكثر وأكثر.

طبعاً يجب أن يكون هناك هذا التعاون.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "التضارب الحاصل بين المؤسسات في نسب وأرقام معدلات النمو".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

يعتبر المعدل المرتبط بتوقعات النمو من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء الحكومي.

فتأسيساً على مركزية وأهمية هذا الرقم، نسألكم عن الأسباب الموضوعية التي تبرر التضارب الحاصل اليوم حول هذه الأرقام بين المؤسسات الوطنية الرسمية المنتجة للأرقام، وأخص بالذكر وزارة الاقتصاد والمالية التي تشرفون عليها، البنك المركزي القائم على تدبير السياسة النقدية، ثم المندوبية السامية للتخطيط باعتبارها مصنعا للأرقام، اللي من المفروض أنها في خدمة الاقتصاد الوطني ولا شيء غير الاقتصاد الوطني.

ونود أن نعرف، السيد الرئيس، أليس من شأن هاذ التضارب الحاصل، كما قلنا، بين المؤسسات أن يشكك في مصداقية الأرقام اللي مفروض أنها موحدة وواقعية وتعكس المعدل والنسبة اللي كتربو بها الثروة القومية؟

تنشوفو قصر الجامعي اللي هو مغلق هاذي سنتين، ومازال الآن في الدراسات، كتنشوفو مع الأسف قصر المؤتمرات اللي تدشن ودشنته الضحي وبحضور صاحب الجلالة نصره الله، لحد الآن ما زال الآن ما كاين حتى شي آثار عليه.

تنشوفو مع الأسف رئيس المكتب الوطني للسياحة اللي هو في عوض ما يساهم في السياحة تنشوفوه كيساهم من أجل تدني السياحة، وهو في نفس الوقت مدير ديال مهرجان الموسيقى الروحية، الموسيقى الروحية اللي ما بقى فيها إلا الإسم، ملي تنشوفو هاذ المدير ديال المكتب الوطني للسياحة كيطلع ويكيري طائرة خاصة من المال ديال المهرجان، تقريبا 50 مليون بالعملة الصعبة، اللي كينقل فيها لدولة أوروبية على حساب المهرجان.

واش أعباد الله ما كاينش شي واحد اللي يمكن لو يفتح شي تحقيق فهاذ المكتب السياحي؟ ما كاينش؟ واش هو كيسير المهرجان كأنه كيسير فرع من المكتب الوطني للسياحة؟

ما تتكلمكش على الخروقات المالية، ما تتكلمكش على الخروقات القانونية، ما تتكلمكش على عدة خروقات، واش ما كاينش شي واحد اللي يقول اللهم إن هذا منكر وفتنحو تحقيق.

هاذ السيد لا ولاء له إلا لمن اقترحه في ذلك المنصب، والله أعلم من؟ ما كيعتبر لا وزارة السياحة ولا سلطات محلية ولا حتى شي حاجة.

لهذا كطلبو منكم، السيد الوزير، باش تفتنحو تحقيق فيما يخص التسيير.. أكثر من هذا كاين هناك عقدة مع (CRT⁵) ديال مدينة فاس باش تؤدي واحد الثمن ديالها، لحد الآن المكتب الوطني الجهوي ديال السياحة فاس ما توصلش حتى بمبلغ ديال 20% من ذاك الاتفاقية اللي وقعت، حتى في 20% اللي توقعت، اللهم إن هذا لمنكر فيما يقوم به هاذ السيد في مدينة فاس.

لهذا تنطلبكم باش تفتنحو تحقيق.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار،

أنا وضعت عليا سؤال حول فندق، وقلت لكم أن هذا الفندق فيه استثمار ب 420 مليون درهم، كيف يمكن أن نصف هذا بمؤامرة؟

طبعاً، إلى كان عندك هناك مشاكل تتعلق بالسياحة وأعرف بعض المشاكل المتعلقة بالسياحة، أعرف بعضها لأنني كنت أشرف على هذا

⁵ Conseil Régional du Tourisme

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

كان تطرح هاذ السؤال عدة مرات ونفس الإجابة.

أن تكون التوقعات مختلفة هذا ما فيه أدنى مشكل، لأن التوقع (la prévision) فيها 2 د الحواجز، أولا ذاك شي الفرضيات اللي تتبني عليها التوقع، وثانيا هذاك (le modèle) اللي عندك اللي تخرج لك النتائج.

باختلاف الفرضيات وباختلاف النموذج تتمكن يكون عندك أرقام مختلفة، وهذا حاصل في العالم أجمع، إلى مشيتيو غير لفرنسا بين (ENSEE⁶) ووزارة الاقتصاد والمالية دياهم، إلى آخره.

وحتى المؤسسات الدولية الآن بالنسبة للنمو في العالم، البنك الدولي يقول لك 2.4% بعد أن كانت، باش تشوفوا الظرفية الدولية اللي ماشية في انحدار مع كامل الأسف، في نوفمبر كنا تقولو نسبة النمو ديال العالم 3.6%، هذا غير نوفمبر الأخير، البنك الدولي أعاد الحسابات ديالو، قال الآن 2.4% فقط، لكن صندوق النقد الدولي يقول شيئا مغايرا.

إذن أن يكون هناك اختلاف في التوقعات غير ما فيهم الإشكال، لكن طبعا لتكون التوقعات مختلفة ويكون الرقم الأخير واحد، السنة الماضية تنذكرم كل واحد شحال كان يقول، كان اللي يقول 4.8 احنا كنا تقولو 5، على كل حال البنك المركزي إلى آخره.

ولكن الرقم المضبوط الآن هو ما تم إنجازة وتحصيله اللي هو 4.5 بالنسبة للنمو ديال السنة الماضية، واللي أيضا قابل أيضا للتغيير بصورة طيفية من بعد الانتهاء من جميع الحسابات الوطنية.

إذن الاختلاف في التوقعات غير مضر، احنا فهاذ السنة ابدينا قانون المالية على 3%، على فرضيات من بينها فرضيات فيما يتعلق بمحصول الحبوب ديال 70 مليون قنطار، الله ما سخرش، ما جاش 70 مليون قنطار جا أقل، إذن غادي نعاودو التوقعات بالنسبة لآخر السنة ونقول أنه غادي نكونو في حدود أو أقل شيئا ما، فيه 2%.

ولكن هاذي مناسبة باش نقول لكم أنه الناتج الغير فلاحي في ارتفاع مضطرد، بحيث أن الناتج الفلاحي أو يعني الرقم ديال (le PIB⁷ non agricole) في 2013 كان 1.9%، 2014: 2.9%، السنة الماضية 3.5%، هاذ السنة غادي يكون أيضا 3.5%.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نحن نفهم إذا كان الفارق في التوقع طفيف جدا، ولكن إلى كنا نتكلمو مثلا حاليا فهاذ الفترة الراهنة نتكلمو أتما على 2.7% نسبة النمو، بينما المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب نتكلمو على 1%، هذا راه فرق كبير، السيد الوزير، هذا راه تنفقو أكثر من 30 ألف منصب شغل فهاذ التوقعات هذه.

وكنوهو المغاربة بشي حاجة ما كايناش، الفرق بين هذه الأرقام، السيد الوزير، هو كيشيرنا على واحد الحالة أخرى ديال عدم الاستقرار وعدم الأمن داخل الوطن، لأن ملي نتكلم الحكومة على واحد الرقم ديال النمو وتتجي مؤسسات أخرى مستقلة داخل الدولة نتكلم على رقم ضعيف جدا، كنتكلمو على هروب ديال المستثمرين ما بقاوش غادي يديروا الثقة في الاقتصاد الوطني، لأن هاذ (la fluctuation) بين هذا الرقم وهذا الرقم هو شيء كبير ومخيف جدا، السيد الوزير.

أنا اللي تنتقح عليكم، السيد الوزير، على أنه قبل ما تصدر أي رقم من جهات رسمية في المغرب، يتم تكوين لجنة اللي تتدير هاذ المؤشرات وبتشرف عليها واللي يمكن بواسطتها تتبع مدى نمو الاقتصاد الوطني وكذلك مدى فعاليات هذه الأرقام بدون احتساب الأرقام اللي كيتكلم عنها صندوق النقد الدولي، واللي في غالب الأحيان هي مختلفة كثيرا عن هاذ المؤسسات ديانا.

وبالتالي على أنه مراجعة هذا التقييم، تقييم مراجعة الأرقام ومعدلات النمو ليس حكرا على الحكومة وحدها، لأن الحكومة تهم أطراف أخرى اللي تتدير التقييم بأنها تقييم مسيس، لست أدري كيفاش مؤسسات مستقلة ما عندهاش حزب، ما عندها حتى حاجة، وتهموها بأنها تتسيس هاذ المسألة ديال، وهنا تعلم المندوبية السامية للتخطيط واللي غالبا ما في التصريحات الحكومية متعددة كتهموها بالتسيس على أنها تابعة لجهاز حزبي معين وكذا، حينما على أنها هي المؤسسة، أنا كنشوف على مستوى المستقلة يمكن تؤدي الواجب ديالها.

إذن الأرقام الحقيقة، السيد الوزير، لا نراها، إمتى غادي نشوفوها؟ غشوفها في السنة المقبلة وغادي نعطيو على التأثير الفلاحي وعلى التأثير ديال كذا، على التأثير على الأمطار، كذا، كذا، ولكن دون احتساب حقيقي للمؤشرات.

⁶ Institut National de la Statistique et des Études Économiques

⁷ Produit Intérieur Brut

كذلك السيد الوزير، هاذ الآلية تتمكن تحسين مردودية الاستثمارات ديال الدولة ولا ديال الحواص، نظرا للجودة ديال التسيير، وهذا اختصاص كيف كنعرفوا ديال القطاع الخاص.

كذلك السيد الوزير، هذا كيمكن تحسين جودة البنيات التحتية، وتحسين الخدمات العمومية ذات المنفعة العامة، عدد من الدول، السيد الوزير، نجحت في تحقيق نسب نمو هائلة ملي لجأت لهاذ العقود، على سبيل المثال البرازيل اللي بنات التطور ديالها ديال 15 سنة تقريبا على هاذ العقود، وجعلتها رافعة ديال النمو وديال التنمية، فهاذ البلاد راه عندهم حتى (les dispensaires) الصغار، البساط، ذوك المدارس ديال الجبل كلها دروها بعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، ونجحت، كنعرفوا مناصب شغل وكيمكن من المرفق العمومي كيكمل.

اليوم، السيد الوزير نسائلكم عن سبل إنجاح هاذ الآلية باش نردوها أكثر نجاعة، القانون كي كنعرفوا، القانون 86.12 اللي تياطر هاذ العقود راه موجود هاذي سنة، والحكومة مشكورة، لأنه الحكومة اللي جات به، وراه باش يدوز يعني قبط واحد الوقت، وذاك الشي، ولكم الحمد لله اليوم هذا قانون موجود، وكنظن بأنه قانون يستكفي جميع الأمور باش نخدمو به.

إذن السيد الوزير، أين نحن من تكريس هاذ الثقافة، ثقافة الشراكة المسؤولية بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

لأن هي أولا وقبل كل شيء بغينا تولى عندنا ثقافة، ما بقاش هذا راه القطاع العام، يعني ثقافة بيناتنا كنعرفوا، وكنعرفوا جميع للصالح العام، وهذا كيطلب منا واحد الرؤية واضحة وخطة عمل لإنجاح هاذ الآلية وتشجيع المستثمرين، فين هي السيد الوزير؟

أحنا بغينا نعرفو أين نحن من الولوج للمعلومة؟ المستثمر كيخصو تكون عندو (la vision) إلى ما عندوش المعلومة ما يقدرش يجي ويقترح، بغض النظر على المشاريع اللي كنعرفوا بها أتمنا وكنعرفوا من المستثمر باش يجي يساهم فيها.

إذن كيف يمكن أن نجعل من هاذ الآلية، آلية مستدامة في صالح التنمية الوطنية؟ بغينا تبقى لديمية، وتولي نوع د خطة عمل.

وملخص باش نلخصو، أشنو هي الإستراتيجية ديالكم، السيد الوزير، لتطوير هاذ الآلية، آلية عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير ولك الوقت الكامل، لأن ما غيكونش تعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا، هو في الحقيقة موضوع مهم وأشاطر الرأي ديال السيد المستشار حول ميزات وإيجابيات هاذ العقود ديال الشراكة، اللي هي فعلا كنعرفوا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في حدود نصف دقيقة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

ما قلتش أنا 2.7 باش ما تسجلش أنا تنقول هاذ السنة التوقع كان في قانون المالية 3% دابا التوقع من بعد المحصول الفلاحي ومن بعد إعادة النظر هو أقل حوالي أو يناهز 2%.

في الوقت اللي كنعرفوا فيه بنفس السنة 2016 صندوق النقض الدولي تيقول 1.9%، (HCP)⁸ تيقول 1.7%، بنك المغرب أعاد النظر في توقعاته تيقول 1.2%.

أنا أعتبر ما كاين هاذي فيها لا نفور للمستثمرين ولا الو، هاذي حاجة طبيعية جدا لأنها تبقى في آخر المطاف توقعات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وغر إلى السؤال السادس وموضوعه "تطوير عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا اليوم، السيد الوزير، هو مآل عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

أولا، وكما تعلمون الأهمية ديال هاذ التعاون والتكامل بين القطاع العام والخاص لتعزير دينامية التنمية المستدامة.

اليوم، السيد الوزير، هاذ التعاون ما بقاش اختيار هاذي ضرورة ملحة، نظرا أولا للضغط المتزايد على الميزانية ديال الدولة اللي كنعرفوا الحجم ديالها.

ثانيا، الضرورة ديال التقدم في إنجاز العدد من المشاريع والمرافق العمومية التي نحتاجها وتحتاجها بلادنا، من طرق، من مطارات، من مستشفيات، إلى آخره.

⁸ Haut Commissariat au Plan

الاجتماعية للمتقاعدين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

ومعذرة عن هذا الارتباك الخارج عن الإرادة في طرح هذا السؤال، الذي يهيم الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين.

فهناك أمرين أعتقد ما غنختلفوش عليهم، الأمر الأول هو الهزالة ديال التعويضات التي كيشدوها المتقاعدين سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، التي ما كنختلفوش على هاذ الأمر أن التعويضات هزيلة جدا لا تكفي لسد العناصر الأساسية ديال العيش.

الأمر الثاني هو النظرة ديال الشفقة التي كينظر لها المجتمع للمتقاعدين خاصة كبتقي لصيقة في الذهن ديالنا ذلك المتقاعد الذي كيتقى على قارة الطريق ويكعب الضامة مع زملاء ديالو أو أنه جالس في القهوة من الصباح حتى للعشبة يرجع لدارو.

فالسؤال ديالنا هو أنه ما غنخضرش على التعويضات، ولكن الحكومة واش دارت إجراءات وتدابير للتخفيف من المعاناة ديال هاذ الفئة الهامة جدا في المجتمع ديالنا، ما نساوش على أنه جوج د المليون و400 ألف مواطن مغربي مسن تيعيش هاذ الحالة، 8% من مجموع الساكنة ديال بلادنا، أشنو دارت الحكومة في المجال ديال الصحة؟ في المجال ديال السكن؟ في المجال ديال إعادة الاعتبار للكفاءة والخبرة التي راكموها المتقاعدين في بلادنا؟

واش النظرة ديال الحكومة هي أن المتقاعد كيمشي كيدخل لدارو كيتسنى الأجل الذي كيتسناوه جميع الناس؟ أو أنه كتقدم بعض الفضاءات أو كتقدم بدائل للمتقاعدين باش يساهموا في بناء وطنهم، باش يساهموا في خدمة الوطن رغم هاذ السن ديال التقاعد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هاذ الناس التي كينظروا للمتقاعدين بنظرة ماشي هي هاذيك، تنقول لهم راه احنا كاملين متقاعدين ديال الغد، راه احنا كلنا ماشيين للتقاعد في يوم من الأيام.

فيما يخص السؤال طبعاً الذي مهم أساسي للحفاظ على كرامة المتقاعدين،

الباب من أجل تعزيز الاستثمار بصفة عامة، خاصة في البنيات التحتية من أجل تسريعه ومن أجل طبعاً تعزيز أيضاً الشراكة بين القطاع العام والخاص، خصوصاً في ظرفية التي كنعرف كل بلدان العالم ضغوطاً كبيرة على الميزانية ديال الدولة، هذا كيفتح أيضاً المجال من أجل مواصلة الاستثمار العمومي بطريقة أخرى.

طبعاً، كما أشار له السيد المستشار، بلادنا الحمد لله، هناك إطار قانوني وتنظيمي خاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، هذا القانون الذي مريناه طبعاً، مؤخرًا، هاذي بضعة شهور، والتي يعطي الآن رؤية واضحة للهيئات العامة والمستثمرين بصفة عامة وللممولين باعتباره إطاراً محفزاً لجذب الاستثمارات، وضمان حقوق ومصالح الأطراف المتعاقدة، تبعا للمقاربة التشاركية.

منذ ذلك الوقت، كانت هناك عدة مبادرات، من أجل وضع الهياكل لهذه المنظومة، كان لا بد، وهذا ما تم، وضع اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولجنة الإشراف على تتبع سير مراحل مسطرة إبرام عقود الشراكة واللجنة الدائمة المحدثة لدى اللجنة الوطنية للتطلبيات العمومية هي التي قبالة ذكرت - لجنة ديال المنازعات ديال الصفقات العمومية، اللجنة الوطنية للتطلبيات العمومية المكلفة بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما كانت أيضاً هناك مبادرات من أجل أيضاً تكوين داخلي، هناك مجموعة من اللقاءات والمشاورات ودورات تكوينية ولقاءات وطنية، والآن يمكن التي نقول لكم أننا مستعدين، هي ماشي بداية بالنسبة لبلادنا، لأن كانت عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل في مشاريع متعددة، الموائع يعني قطاعات أخرى.

الآن، يمكن نقول لكم أننا مستعدين لتنفيذ هذا الإطار القانوني، وهنا كل القطاعات الحكومية المعنية، خاصة القطاعات المتعلقة بالتجهيز والفلاحة والنقل وأيضاً الصحة والتربية والتعليم العالي كلها تشتغل لإطلاق طلبات للعروض من أجل عقود الشراكة، هذا تاحتاج أيضاً لتحضير بالنسبة لهاذ القطاعات الحكومية، لأن لازم يكون هناك دراسات وللازم يكون هناك يعني عمليات تحضيرية قبلية، ولكن أقول لكم أن نشجع ونؤكد على تعزيز هذا التوجه من أجل طبعاً شراكة أفضل بين القطاعين العام والخاص. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكراً له كذلك على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

نقطة نظام؟

السؤال الذي كان أجلتوه.

طيب السؤال الذي كان هو مبرمج هو الثالث وموضوعه "الأوضاع

شهور للحكومة يمكن تخلي شي توصية للحكومة الجاية فهاذ الباب، يعني كيفاش نوفر التغطية الصحية للمتقاعدين، للأشخاص المتقاعدين، خاصة لأن الأمراض دبال الشيخوخة. على كل حال فالحكومة فشلت مرة أخرى في التعاطي مع الملف دبال المتقاعدين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لا، بعدا التغطية الصحية للمتقاعدين راه كايته، باش تقولو التغطية الصحية للمتقاعدين راه كايته، وماشيين في التغطية الصحية حتى لغير المتقاعدين، لا المستقلين ولا الهيئات الأخرى. بالنسبة لهذا، أنا قلت أنه فعلا هاذو ناس كانوا كيربحوا 1000 درهم تزايدت 50%، كل واحد كيشفوها بمنظر، وغادي تكلف مليار درهم على الأقل إلى كان ما خانتينش الذاكرة.

هذه خطوة من الخطوات، وإن شاء الله الحكومات المقبلة سوف تقوم بواجبها، على كل حال في هذا المجال أقول لكم، وفي هاذ المجال بالضبط، لأن نعيش، كان هناك مجهود للرفع من الحد الأدنى في وقت هناك الصندوق ينأى يعني في عجوزات كبيرة وخطيرة جدا، كان واحد النوع من التوازن، وأعتبره إشارة جد هامة بالنسبة للمتقاعدين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

والسؤال الموالي موجه لقطاع الشباب والرياضة، وموضوعه "السياسة الحكومية لدعم الشباب". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، سؤال الفريق الاشتراكي اليوم، موضوعه هو "دعم الشباب"، استنادا لمقتضيات الفصل 33 من الدستور. وبالمناسبة نساثلكم، السيد الوزير، عن السياسة الحكومية لدعم الشباب تفعيلا لمقتضى هذا الفصل؟ وشكرا.

هو ضمن لهم واحد الدخل كافي اللي يمكن لو يعيشو به.

هاذ الحد الأدنى دبال التقاعد راه تتعرفو كانت هناك مبادرات منذ 1999 اللي كان الحد الأدنى دبال المعاشات فيه 500 درهم، تم رفعه إلى 600 درهم في 2008، تم رفعه إلى 1000 درهم في 2011، وفيهاذ الجلسة من بعد هاذ، كايته هناك الجلسة العامة غادي تمروا مشكورين للمشاريع دبال القوانين المتعلقة بالتقاعد، ومن بين المشاريع هناك رفع الحد الأدنى للمعاشات المدنية والعسكرية إلى 1500 درهم، هذا مجهود ربما غير كافي ولكن مجهود معتبر بالنسبة لهاذ الفئة دبال المواطنين التي البعض منها، كما ذكر السيد المستشار، ربما يعيشون في حالة من الضيق.

بالنسبة للنقط الأخرى، هناك فيما يتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد، عمل جبار من أجل تحسين الخدمات دبال صرف هاذ المعاشات بالنسبة للمتقاعدين، لا من الناحية دبال تقريب الإدارة بالنسبة لهاذ المتقاعدين، باش ما يبقاوش كلهم يجيوا للرباط، كين 7 دبال المندوبيات غنوصلو 9 في القريب العاجل اللي عتولي مندوبية دبال هاذ الصندوق المغربي للتقاعد في كل جهة.

هناك أيضا خطوط هاتفية، هناك وسائل يعني (les sites web)، باش أيضا فيما يتعلق بالخدمات على الأقل اللي هو (le minimum) للمعاشات أنه يكون هناك خدمة في المستوى، يعني تكون متلائمة مع هاذ الشريحة العريضة من مواطنينا، اللي كتمنوا لهم من الله سبحانه وتعالى طول العمر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الوزير.

ضمن الدخل الكافي، اللي قال السيد الوزير، 1500 درهم ماشي كافية، وكاع المغاربة واحنا اللي جالسين هنا، عارفين 1500 درهم اليوم لا تسمن ولا تغني من جوع، ما كنسكن، ما كتدي لطبيب، ما كتدير أمور أخرى اللي ضرورية للحياة، وما بالكم بأنه الشخص اللي كيوصل سن التقاعد اللي مفروض على أنه يعيش حياة يعني أكرم من كريمة، أكرم من عيش كريم، لأنه كيستغل إلى أقصى حد يعني السنوات دبالو من العمر دبالو في عيش كريم.

فكنعتقدو على أنه المبلغ ماشي غير كاف، وقال السيد الوزير أنه غير معتبر، لا، فهو غير معتبر إطلاقا.

بالإضافة كنا غنسمعو، من السيد الوزير، رغم أنه فات هاذي أربع سنين ونصف، بقات غير نص عام أو ما ككلاش ثلاث شهور ولا أربع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أشكركم بداية على الاهتمام الذي تولونه لقضايا الشباب التي تكتسي، كما تعلمون، طابع أفقي يجعلها في صلب السياسات العمومية، وتعتبر رهان وبوابة المستقبل.

ومن هنا لا بد من التذكير بالعبء السامية التي يوليها صاحب الجلالة لقضايا الشباب، التي يعتبرها طاقة فاعلة في التنمية، يجب التعامل معها وفق تصور استراتيجي شمولي.

وجاء دستور، كما جاء في تدخلكم، 2011 في الفصول 33 و170 ليؤكد على أهمية دور وضرورة توسيع مشاركة الشباب في التنمية بكل تجلياتها ومساعدته على الإدماج في الحياة النشيطة والجمعية وتيسير ولوجه للثقافة والعلم والتكنولوجيا وخلق مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي.

فهذا الإطار، وعلى مستوى الحكومي تمت بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة في إطار مقارنة تشاركية وتعد إطار استراتيجي، مشترك، وموحد لختلف التدخلات والسياسات العمومية الموجهة لفائدة الشباب.

وتلامس هذه الإستراتيجية الجوانب المرتبطة بإعناش التشغيل والولوج للخدمات الأساسية وتقليص الفوارق الجغرافية وتعزيز المشاركة في صنع القرار، وأيضا تقوية الأجهزة المؤسساتية للتواصل والإعلام والتقييم والحكامة. كما قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي من خلال تنظيم مشاورات موسعة وتعيين لجنة استشارية عهد إليها بإعداد أرضية هاذ القانون الذي تمت إحالته على الأمانة العامة للحكومة، وتمت اتخاذ الإجراءات لإحالته على مجلس حكومي ديال الخميس المقبل، إن شاء الله، للتدارس حوله وإحالته على مجلسكم الموقر، وستكون لنا الفرصة للنقاش أكثر في مضامين هاذ القانون.

إضافة لهاد الجوانب المؤسساتية والمهيكلية، هناك بطبيعة الحال، الوزارة تواصل تنظيم البرامج والأنشطة لفائدة الشباب والطفولة، من خلال برنامج "التخيم" الذي تعرفونه وأيضا الأنشطة المختلفة على مستوى المؤسسات التابعة للوزارة من دور الشباب ونوادي نسوية، وأيضا مراكز القرب فيما يخص ممارسة الرياضة، وهناك مبادرات أخرى أيضا مع البنك الدولي في إطار المساعدة على...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا يختلف اثنان حول الأهمية ديال الموضوع، لا البرلمان ولا الحكومة ولا المجتمع المدني، الكل متفق حول الأولوية التي ينبغي أن يحظى بها الشباب. لكن الواقع الذي نلامسه يوميا، بماذا يوحي السيد الوزير المحترم؟ يوحي بأن هناك صعوبات حمة لازالت تعترض الشباب يوميا، كنعطيكم مثال، السيد الوزير، معدل البطالة ارتفع، تقارير رسمية بهاذ الصدد.

ثانيا، إذا انتقلنا للسجون، ماذا نلاحظ؟ نلاحظ على أن الفئة العمرية ديال المعتقلين في السجون ديانا هي فئة ديال الشباب، التي كان خاص يكون المكان الطبيعي دياهم هو التعليم العالي، هو الشغل، هو الولوج للإدارة العمومية، ولكن كنعقلوا الفئة العمرية التي تتراوح من 16 ل 26 كأميلن هما نزلاء ديال السجون ديانا، الهجرة تحصد الأرواح ديال الشباب، الهدر المدرسي النسبة كنعقلوا شباب مرتفعة.

إذن، السيد الوزير، بكل صراحة بغينا نقولو على أن الالتزام الذي أعطته الحكومة في تصريحها الحكومي أثناء مناقشته أمام البرلمان، خلال يناير 2012، لم تف بما ألتزمت به.

الحديث عن إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب في التصريح الحكومي هذا وارد، ولكن على صعيد الواقع أين نحن من التزامات الحكومة برفع عدد المستفيدين من برامج العطلة للجميع؟ العكس هو الذي نلاحظه.

ثانيا، السيد الوزير، احنا في المعارضة في إحدى هاذ المرحلة ديال الحكومة الحالية سبقنا أن تقدمنا بتعديل يروم وكنا نروم من خلاله إلى الرفع من الميزانية ديال الوزارة ديال الشباب والرياضة، ولكن الحكومة أشهرت في وجهنا مقتضيات المادة 51 من الدستور عدم القبول.

إذن احنا واعيين، 77 عفوا السيد الوزير، واعون كل الوعي بالأهمية للموضوع، ما نملكه من أدوات ديال الرقابة دائما ندق ناقوس الخطر، ولكن دار لقمان بقيت على حالها.

في الأخير، احنا بغينا نتحدث معكم على القانون المنظم لمجلس الاستشاري للشباب، اليوم قدمتمو لنا وعد بأن في المجلس الحكومي بعد غد سيُدرج في جدول أعماله، نتمنى أن تتم المصادقة عليه ونحتفظ بالمناقشة أثناء وصوله إلى البرلمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.
ونمر للسؤال الأول الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية،
وموضوعه "الوقاية من المخاطر المهنية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل
لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

ما هي خطة وزارتك في مجال الوقاية من المخاطر المهنية؟
وما مدى أجرتكم، السيد الوزير، للتوصيات الصادرة عن الدورة
الرابعة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

الخطة ديال الوزارة فيما يخص الصحة والسلامة المهنية تقوم على أربعة
دعامات:

أولا، تأهيل الإطار القانون المنظم؛

ثانيا، تطوير المراقبة في مجال الصحة والسلامة؛

ثالثا، تعزيز ثقافة الوقاية من الأخطار المهنية؛

رابعا، النهوض بالحوار الاجتماعي.

وهنا فيما يخص الشق الثاني من سؤالك السيدة المستشارة المحترمة
بخصوص التوصيات الصادرة عن مجلس طب الشغل اللي انعقد في
2014، احنا اشتغلنا جميع في إطار لجنة تقنية ثلاثية التركيب بمساعدة
خبراء أساسا من منظمة العمل الدولية، وخلال الاجتماع القادم ديال
المجلس، لأن كنا كمنتظرو استكمال الإجراءات القانونية باش نعقدو المجالس
الثلاثية التركيب بعد إعادة الانتخابات المهنية، سنقوم بالطبع بعرض هاذ
التوصيات ونتفقو جميع مع الفرقاء الاجتماعيين باش نوضعو سياسة شاملة
وطنية بخصوص هاذ المجال ديال الصحة والسلامة المهنية اللي كنعطيو لو
أهمية كبيرة، كما تعلمون ذلك.

ولعل خير دليل على ذلك هو في المنظام الجديد ديال الوزارة في كل
مديرية جهوية وإقليمية درنا مصطلحات خاصة تعنى بهاذ الجانب ديال الصحة

والسلامة المهنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، أنا عندي واحد يمكن ما نعتبروش تعقيب بقدر ما هو
توضيحات.

بناء على تقديرات المكتب الدولي للشغل حول حوادث الشغل،
فالمغرب سجل أعلى معدلات للإصابات المهنية الناجمة عن حوادث الشغل
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويصل إلى 47.8 حادثة شغل
مميته لكل 100 ألف أجير.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نسجل:

- تصاعد وتيرة المخاطر المهنية بعدم تفعيل الآليات الواردة في القوانين
الخاصة بالصحة والسلامة المهنية وانعدام إلزامية التأمين عن الأمراض
المهنية؛

- ضعف التدابير والإمكانيات الكفيلة بضمان قيام أطباء ومفتشي
الشغل والمهندسين المكلفين بالصحة والسلامة المهنية بعملهم، من أجل
ضمان التطبيق الفعلي والسليم للقوانين، خصوصا وأن العديد من الأوراش
والمؤسسات تعج بمخاطر دون توفر أدنى شروط الصحة والسلامة.

فالعدد المحدود لمفتشي وأطباء الشغل ومهندسي السلامة المهنية كأهمزة
للووقاية والمراقبة، يصل أو نحد أقل من 300 مفتش شغل، علما أن 25%
منهم سيحاولون على التقاعد دون تعويضهم، 1000 طبيب شغل مقابل
180 ألف مقاول، أي بمعدل طبيب لكل 4000 أجير.

السيد الوزير،

فهذه الأرقام توضح باللموس استحالة مراقبة ناجعة وفعالة لمدى
التطبيق السليم لشروط الصحة والسلامة المهنية، مما يؤدي للمجازفة
بأرواح وصحة العمال، بل هو دليل صارخ عن عدم تطوير سياسة وطنية
ببلادنا تحترم المبادئ المضمنة في الجزء الثاني من اتفاقية منظمة الشغل
الدولية حول السلامة والصحة المهنية.

- عدم احترام دورية عقد اجتماعات مجلس طب الشغل كما ينص على
ذلك مرسوم 29 دجنبر 2004، إضافة إلى عدم تنزيل توصيات هذا المجلس

والتي تبقى حبرا على ورق؛
- عدم الوفاء بالتزاماتكم بما قدمتم خلال مناقشة مشروع الميزانية برسم 2016، من إعداد وتنفيذ برامج وطنية وقطاعية مندجحة للصحة والسلامة المهنية؛

- وضع برنامج معلوماتي للمعطيات والمؤشرات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية؛
- تعزيز المراقبة في مجال الصحة والسلامة المهنية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا.

غير السيدة المستشارة بالطبع في تعقيبك هناك بعض المقترحات والأفكار أشاطرها، هناك قضايا أخرى فيها اختلاف، كقولك أن ما احترمتناش الدورية ديال انعقاد مجلس طلب الشغل، ربما بكل إخلاص إلى كان شي حكومة احترمت الدورية ديال مجالس انعقاد المجالس الثلاثية التركيبية هي هاذ الحكومة، كاي واحد الفتور في الآونة الأخيرة لما وقع، لأن كاي بعد الانتخابات المهنية وقع واحد الفراغ ضروري، لأن كنوجدو النصوص الجديدة إلى غير ذلك، أما عدم احترام الدورية الأمر غير وارد. ثم ثانيا، بغينا كذلك نحيبو باش دائما واحد خاصو انتقاد معقول، متفق معك في واحد العدد ديال القضايا، ولكن هناك انخراط وتحسن فواحد العدد ديال المقاولات الآن تأخذ بمحمل الجد القضية ديال الصحة والسلامة المهنية، وخير دليل على ذلك أننا كننضمو سنويا بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة جائزة وطنية وكان آخرها الأسبوع الماضي، بلا شك أن ممثلين ديال الاتحاد المغربي للشغل كانوا حاضرين.

وهاذ الشئ نحيبو كذلك من هاذ المنبر جميع المقاولات اللي كنعطى الأولوية والأهمية أو الوقاية وتحسين ظروف العمل. ثم المسألة الثالثة والأخيرة، احنا بصدد إعادة الهيكلة ديال (INCVT⁹) يعني المعهد الوطني لظروف الحياة في العمل، غادي يكون كذلك عندو إن شاء الله إسهام إيجابي فهاذ المسألة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه "حرمان منخرطي التعاضدية العامة من المستحقات التكميلية السنوية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد وزير التشغيل،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

رغم أن الاتفاقية المتعددة السنوات تفرض على التعاضديات برحمة التعويضات الممنوحة للمنخرطين في نظام معلوماتي للصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي (CNOPS).

كاي مجموعة من الحالات اللي لا تتم برحمة هاذ المستحقات داخل واحد المنظومة ديال (CNOPS) اللي كنسمى (paramétrage)، وبالتالي هذا كيفوت على التعاضدية العامة للموظفين استرجاع المنخرطين ديالها، استرجاع هاذ المستحقات التكميلية السنوية، هذا كيفوت على هذه التعاضدية العامة للموظفين واحد المبلغ ديال 2 دالمليار سنتيم سنويا واللي هي أموال خاصة ديال المنخرطين، لأنها ليست أموال ديال (CNOPS). وبالتالي على أن نسائلكم، السيد الوزير، كيفاش يمكن تدخل وزارتكم لإنصاف هاذ المنخرطين ورفع هذا الحيف اللي كيطال هاذ المؤسسة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيد المستشار على طرحه هذا السؤال اللي كيتعلق بموضوع مهم القطاع التعاضدي.

اسمحوا لي في البداية باش نذكركم بأن بتاريخ 12 يناير 2015 أصدرنا قرارا مشتركا ما بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية يتعلق بالمصادقة على التغييرات المدخلة على النظم الأساسية للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب، وقد تضمن التعديل المذكور مراجعة نسبة وسقف اشتراكات القطاع التكميلي الذي تغطيه التعاضدية العامة.

وخلافا لما جاء في سؤالكم، السيد المستشار المحترم، فإن المادة 35 من اتفاقية تفويض التدبير التي تجمع الصندوق بالتعاضديات طبقا للمادة 83 من القانون 65.00، تنص على أن النظام المعلوماتي للصندوق مخصص لتدبير خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وليس لتدبير التغطية

⁹ Institut National des Conditions de Vie au Travail

لأنه مجموعة ديال الشكايات ديال المنخرطين والمنخرطات في هذا القطاع اللي متضررين و(cotisation) ديالهم زادت، أنا باش نزيد (cotisation) ديالي وما ناخذش التعويض ديالي في الوقت المناسب هذا مشكل كبير.

مشكل كبير كذلك اللي طرحنا عليك سؤالين في الأسبوعين الفاتين هو التعاضدية العامة لموظفين والمشكلة ديال القن ديال (le code) اللي ما تبتعشاش لهم في مجموعة من المناطق.

هذا صراع احنا ما بغيناش تكون الضحية ديالو هما المنخرطين، بغيناكم السيد الوزير التشغيل بصفتم وصي على أن هذا الموضوع يتفك بصفة حبية وبصفة إجرائية وبصفة قانونية، حسب ما قلم لي في القانون واللي مجموعة من الأشياء في القانون لا يتم تطبيقها في هاذ الشأن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والشكر موصول للسيد الوزير لمساهمته معنا في هاته الجلسة. وننتقل إلى السؤالين المواليين الموجهين للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، والسؤال الأول موضوعه "معاونة المواطنين مع المكتب الوطني للتجار والتصدير". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك جميل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، يواجه المواطنون الراغبون في إجراء عملية التصديق على العربات ذات المحرك أو تحويل صنف مركباتهم، معاونة كبيرة أمام مقتضيات المساطر التي تفرضها عليهم الانتقال إلى المركز الوطني للتجار والتصديق للدار البيضاء.

وتماشيا مع تطلع المغرب نحو إقرار الجهوية المتقدمة، فإن فئات عريضة تتطلع إلى أن يبادر قطاعكم إلى إحداث فروع جهوية للتخفيف من معاناتهم وتقريب هذه المصلحة منهم.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير التي ستتخذها مصالحكم للرفع من هذه المعاونة عن المرتفقين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التكميلية التي تبقى ضمن اختصاصات ومسؤوليات التعاضديات.

أما بخصوص ما تضمن في السؤال من عدم برمجة التعويضات الممنوحة لمنخرطي التعاضديات العامة (la MGPA) من طرف الصندوق الوطني لمنظمات (la CNOPS) في جهاز (ESQUIF) يعني المعلومات المعتمد من طرف هذا الأخير، فتجدد الإشارة أن التعديل المذكور والمتعلق بالرفع من مساهمة القطاع التكميلي للتعاضدية العامة في التعويض عن ملفات العلاجات العادية قد تم تفعيله من طرف المجلس الإداري للتعاضدية العامة على مستوى النظام المعلوماتي الخاص بالتأمين الإجباري عن المرض (ESQUIF)، الذي يسهر على تديره الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بدل النظام المعلوماتي للتعاضدية العامة الخاص بالتغطية التكميلية.

علاوة على ذلك، فإن قرار التعاضدية العامة بالرفع من التعويض عن الخدمات التكميلية اللي كيهم 3600 عمل طبي يعني (acte médical) وهذا عمل مهم جدا ومحمود، مهم المواد الصيدلانية، تقويم ومعالجة الأسنان، الفحص بالأشعة، بحيث أن استيعاب الخدمات المراجعة يتطلب من الصندوق الوطني (la CNOPS) القيام بالاستثمار في النظام المعلوماتي، وهذا يتنافى مع مقتضيات المادة 49 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وتجدد الإشارة في الأخير إلى أن عند دخول التأمين الإجباري على المرض حيز التطبيق، حافظ الصندوق على استمرارية الخدمات المقدمة لمؤمنيه، ولكن شريطة أن تقوم في مرحلة لاحقة التعاضديات بتدبير هذا النظام لوحدها، أي التدبير التكميلي وليس التأمين الإجباري على المرض. هذه هي الإشكالية السيد المستشار المحترم، الموضوع يحظى باهتمامنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت وانتهى كذلك الوقت المخصص للرد على التعقيب ويبقى حق التعقيب لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد نعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير القرار المشترك بينكم أتم والسيد وزير المالية واضح.

الزيادة في الاقتطاع من أجور الموظفين مقابل الاستفادة من المستحقات التكميلية، هذا ما تلوم علينا، السيد الوزير، هو نفسه جواب (la CNOPS)، وهذا راه إشكالية كبيرة بين التعاضدية العامة للموظفين وما بين ال(CNOPS).

واللي أنا، السيد الوزير، نتطلب منكم على أنكم تكونوا حكم فيها، حكم

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة المستفيضة والمقنعة فعلا. نتمن المجهودات التي تقوم بها وزارتك فيما يخص تحسين وتجويد الخدمات اللي كيقدمها هاذ المركز، خصوصا المراكز الإقليمية ديال الفحص التقني اللي تعددت وانتشرت في هاذ الحكومة، وانتقلت من 184 مركز إلى تقريبا إلى 292 مركز.

كذلك تعدد الخطوط للفحص التقني، فقط تجدر الإشارة السيد الوزير أن بعض المراكز خاصها تنعزز بالخطوط ديال الفحص التقني ديال المركبات ذات الوزن الثقيل، بعض المراكز تفتقد لهاذ الخطوط هاذي، وكبضطروا المرتفقين باش يتنقلوا إلى مسافات أطول باش يديروا هاذ الإجراء هذا.

السيد الوزير، فعلا السؤال اللي طرحنا احنا حول هاذ المركزية ديال التصديق على المركبات اللي يزيد الوزن ديالها على 3500 كيلو، بمعنى اللي كيتطلب يا إما إعادة التخصيص ديال هذه المركب ولا تغيير في القوة الجبائية ديالها، كين تمرکز ديال هاذ الخدمة اللي فعلا لقي المرتفق معاناة كبيرة، وهو يتنقل من أي منطقة من المغرب تينقل للدار البيضاء، ناهيك عن ما يلاقه داخل هذه المركز.

لذلك، احنا نستبشر خيرا بهذا الجواب اللي قلت السيد الوزير، ونتمناو من الله في القريب العاجل نلقاو هاذ المراكز في بعض جهات المغرب باش يمكن نخففو هاذ العبء ديال التنقل إلى الدار البيضاء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف

بالنقل:

شكرا.

في نفس السياق أنا قلت بالفعل هذا الإشكال في طريقه إلى الحل من خلال هاذ المقترحين، المقترح ديال تأهيل مؤسسات خاصة بشروط خاصة في إطار دفاتر تحملات باش تقوم بها الشي ديال أكثر من 3.5 طن.

والمسألة الثانية هي الوكالة اللي غادي تيجي جديدة إن شاء الله لما يصادق عليها وتصبح رسمية، أنها غادي تقوم بهذا العمل وهي عندها (des antennes) وعندها مراكز تابعة لها في جميع المدن.

فيما يتعلق بالفتح ديال المراكز ديال الفحص، وخاصة بالنسبة للخطوط ديال الوزن الثقيل، احنا اليوم راه احنا بصدد الإعلان عن طلب فتح 192 مركز جديد، الإعلان راه خدام من هنا لأوائل يوليوز غادي يتم الفتح ديال الأظرفة المرة الأولى، وفيه واحد العدد اللي هو لا يستهان به حوالي 40

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل

واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل تفضلتو بالحديث على هاذ الموضوع، اللي يمكن نقول أنه فيه واحد النوع ديال المركزية إلى حد الآن، باعتبار أن هاذ الشي ديال التأكد من سلامة المركبات والمطابقة ديال المعايير التقنية هي فيها جوج ديال الأنواع.

بمعنى كين المصادقة على حسب النوع، النوع، بمعنى المرة الأولى اللي تيجيو هذا حصريا عند المركز عند (CNEH¹⁰)، وما يمكنش تنازلو عليه لأنه فيه تقني ذاك الشي كله ولحد الآن.. وكين فيه المصادقة على ما هو بشكل منفرد وهاذ الشكل المنفرد كانو فيه جوج، فيه أقل من 3.5 طن اللي بالفعل كان تيمشي للمراكز كل المراكز الفحص في التراب الوطني، واحد 600 كلهم عندهم الحق يديروه، وكين اللي أكثر من 3.5 طن هاذك حتى هو يرجع فيه إلى هذا المركز.

بالفعل كين هناك صعوبات اليوم تنوجدو على أنه هاذ المركزية أثرت على الطريقة ديال التعامل والاستجابة للمهنيين، ولكن يمكن نقول لك على أن الآن عندنا الحل الذي نشتغل عليه هو:

أولا الحل ديال الوكالة (l'agence) اللي غتجي ديال السلامة الطرقية، غادي تدير هاذ الشي ديال المصادقة وديال التصديق، وبالتالي هي عندها إمكانية أنها تدير فروع في جميع المملكة وهذا غادي يجمل لنا جزء، ولكن الوكالة دوزناها في المجلس الحكومي وغتجي عندهم إن شاء الله باش تصوتوا عليها في المجلسين.

وكين الحل اللي نحن نشتغل عليه هو أننا أن يكون، يمكن نقول نعطي المناولة ديال هاذ أكثر من 3.5 طن عوض ما يديرها (CNEH) المركز يديروهم بعض المعاهد المتخصصة ب (un cahier de charge)، دفتر تحملات مضبوط جدا باش تكون عندهم واحد المجموعة ديال الوثائق.

اليوم هاذ المشروع راه احنا في طور التنزيل ديالو، 3.5 أقل من طن غيقاو عند المراكز كلهم المتاحة في جميع التراب، أكثر من 3.5 طن غادي يديروهم معاهد متخصصة دايرين الآن دفتر تحملات باش شكون يدير هاذ العملية، لأنها تقنيا جد متطورة، والنوع هاذك ما يمكنش تنازلو عليه لحد الآن، لأنه خاصا إجراءات وآليات اللي عند غير (CNEH) فقط اليوم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

¹⁰ Centre National d'Essais et d'Homologation

70 مركز حوالي 600 ديال الموارد البشرية واحد الضغط كبير جدا، اليوم نحرص على تطوير الأداء ديال هذه المراكز، تنزورهم، تقريبا زرت أكثر واحد أكثر 50 مركز من أصل هاذ 70 وقتت على النقص ديال الموارد البشرية والموارد المادية أساسا واللوجيستكية.

ونحن نتعلموا الآن واحد إعادة النظر في واحد مجموعة ديال المراكز ومنها إحداث مراكز جديدة، 9 ديال المراكز اللي أحدثناهم خلال 2014-2015، ومنهم المركز ديال تنغير بالفعل اللي تلمكتو عليه، اللي حاولنا أننا نوفرو لو، على الأقل ما كانش ودابا ها هو ولا كين، بالفعل دبا انتقلنا لمرحلة نوفرو لو ما يلزم من الوسائل المادية واللوجيستكية.

اليوم تقدر نقول لك في هذا المجلس، السيد المستشار المحترم، أنتي قررت باش عاود نضيفو لو واحد الموظف اللي غادي يكون، إن شاء الله، إضافي هذا من غير ذوك 2 اللي كابين باش نزيدو نعززو الموارد ديالو.

اليوم، هاذ المسألة ديال التنبر المصلحة ديال التنبر اللي ما متوفرش، وهذا تابع لوزارة الاقتصاد والمالية، لكن احنا اليوم نتعلمو واحد الطريقة ديال التعامل، أنه يومين ولا 3 في الأسبوع نتجمعو الملفات على أساس أنه يكون الأداء.

نشغل على الشباك الوحيد بالنسبة لكل ما هو واجبات وواجبات ديال الرخص ديال السياقة وأيضا (les cartes grises) أنهم نعممو في إطار هاذ الشباك الوحيد، ونحن نشغل اليوم على أساس أنه يكون هاذ الأداء، نتشوفو مع المصالح الأخرى ديال الوزارات اللي نتشغل معنا ومنها وزارة الاقتصاد والمالية على أنه الأداء يولي إلكترونيا، بمعنى أنه يسهل على الإخوان والأخوات ديال تنغير وأيضا ديال زأكورة أنهم ينتقلوا للمدينة اللي فيها المصالح ديال التنبر ويبدأو يؤديوا مباشرة في واحد المرفق من خلال الإلكتروني، إن شاء الله رب العالمين، وهذا اللي نتشغلو عليه في أقرب الآجال.

بالإضافة أننا جمعنا يومين أو 3 أيام في الأسبوع باش يكون الأداء مجمع باش ما يوقعش ذاك الإشكال ديال الانتقال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد المستشار الحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم وعلى تفاعلكم الإيجابي مع سؤالنا.

أيد أنكم قتم بمجهودات إصلاح أوضاع مراكز تسجيل السيارات ومختلف أنواع العربات ذات محرك، إلا أن هناك بعض المراكز لازالت

خط على الصعيد الوطني اللي هما الوزن الثقيل، وبالتالي ها هي الأمر مفتوح الآن للاستثمار في هذا المجال على أساس أننا نجابو.

ولكن نقول لك السيد المستشار أنه الإشكال أنه الناس ديال المراكز تينغيو يمشيو لهاذوك الخفيف، لأن فيه الفلوس بزاف أكثر من الثقيل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "وضعية مراكز تسجيل السيارات ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد المستشار الحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

قامت الوزارة مشكورة بمجهودات استثنائية لإصلاح أوضاع مراكز تسجيل السيارات وتقريبها من المواطنين، إلا أن هذه الجهود تبقى ناقصة بالنظر لتقاطع مرفقكم العمومي مع عدد من المرافق العمومية الأخرى، كإدارة التسجيل والتنبر، الشيء الذي ينطبق على مركز تسجيل السيارات بتتغير المحدث أخيرا، وإقليم زأكورة الذي يفتقر لهذا المرفق العمومي.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي تقومون بها لتوفير هذه الخدمة العمومية لسكانة إقليم تنغير وزأكورة في إطار التضامن الحكومي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف

بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل مراكز ديال تسجيل السيارات هي من المرافق الرئيسية والمركزية في العمل ديال الوزارة.

السيد المستشار، نقول لك أنه عندنا حوالي مليون و800 ألف وثيقة اللي تتقدماها هاذ 70 مركز على الصعيد الوطني، وعندنا حوالي 3.5 مليون ديال المغاربة مرتفقين اللي تيجيو عندنا سنويا.

ديال "السياسة كارد" (Assiaqa Card) باش نيسرو باش يولي الأداء بالإضافة إلى هاذ يومين 3 أيام أننا...

المسألة ديال التأخرات، بالفعل ليس فقط بتطوان ولكن في العديد من المدن، السيد المستشار المحترم أنا جمعت جميع المدراء، الرؤساء ديال المراكز عامة ب 70 وجمعت الإدارة المركزية أو الإدارات والمصالح الجهوية والإقليمية في هاذ الأساس، ودرنا واحد (planning) على أساس أنه كين المدن اللي من هنال 15 يوليوز، كين لآخر يوليوز، كين لآخر مدينة اللي عندها أكثر من 10.000 ملف ديال التأخر عطاتي فاتح شتتبر على أساس نسويو جميع الملفات المتأخرة.

بمعنى احنا نتعلمو على أنه فاتح شتتبر ما غتلقاوش متأخرات في جميع المدن، منها المدينة ديال تطوان اللي تفضلتو واللي عندها فيها مشاكل واللي غيرنا جوج ديال المرات الرئيس ديال المركز ديالها ولكن مازال هناك إشكالية.

شكرا معذرة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكرك كذلك لتفضلك معنا ومساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة تشريع العمومية وتحديث الإدارة، حول "رفع الحيف عن التقنيين والمتصرفين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية". والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

من بين الأسباب التذمر والاحتقان اللي موجودة في الإدارات العمومية والجماعات الترابية مشكل ديال الفوارق ما بين الأنظمة الأساسية وعم انسجامها، لذلك نسألكم السيد الوزير:

آشنو هي الإجراءات اللي اتخذتها باش ترفع الحيف عن واحد 2 ديال الأطر اللي هما المتصرفين والتقنيين اللي عانوا الحيف في الإدارة العمومية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد المستشار.

تعاني، تتغير إقليم فتي هناك مركز لتسجيل السيارات، ولكن السيد الوزير أداء مستحقات الملفات تتطلب من ساكنة التنقل إلى ورزازات.

دابا باش تؤدي 20 درهم خاصك تخسر الفجر، من الفجر خاص تمشي لورزازات 200 كيلومتر وترجع 200 كيلومتر، تخسر عليها 200 درهم يعني باش تمشي تخلص تنبر يعني ولا يعني.

إذن، السيد الوزير، لابد يعني أنك خاصكم تسرعوا في هاذ الوثيرة، لأن الساكنة في تنغير وزاكورة، الناس مساكن راه تيعانو فهاذ المشكل هذا. الشئ الذي يبقى غير معقول وغير مقبول تماما لأنه أفرغ فلسفة قرب المرفق العمومي من محتواه الحقيقي، ما يتطلب منك التدخل من أجل إحداث مصلحة للتسجيل والتنبر بإقليم تنغير وإقليم زاكورة.

نحن نعلم جيدا أن هذا الأمر هو من اختصاص وزارة الاقتصاد والمالية والذي أشكر وزيرها من هذا المنبر على تفاعله الإيجابي مع مراسلتنا له في هذا الموضوع، حيث وعدنا بفتح هذا المركز في أقرب الآجال ملتصين منكم التنسيق معه لإخراج هذا المركز إلى حيز الوجود.

راه تنغير فيها 350 ألف وزاكورة 350 ألف، يعني إلى كل مرة خاصنا ننتقلو يعني (les commerçants) الصغار خاصهم ينتقلوا باش يخلصوا يعني 50 درهم ويخلصو 250 درهم راه مشكل.

على مستوى آخر مدينة تطوان أوضاع مركز تسجيل السيارات بها مشاكل كثيرة، ملفات تتأخر في الحصول على الترخيم، الشئ الذي ينعكس سلبا على المواطنين والمستثمرين، خصوصا بالنسبة للناقلين وأصحاب الشاحنات التي لا يمكن أن تسير فوق الطريق العمومي أو تشتغل دون ترقيم، مما يستدعي منكم التدخل العاجل لاستدراك هذا التأخر.

السيد الوزير المحترم،

هذا خارج السؤال ديالي راه الجالية تتعاني في الميناء ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الوقت انتهى السيد المستشار، شكرا.

انتهى الوقت.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف

بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

غير في إطار التدرج دابا الإخوان ديال تنغير كانوا يتطلبو منا نديرو لهم مركز، احنا بقينا.. دابا درنا مركز.

اليوم الإخوان ديال المالية والاقتصاد والمالية باغين حتى هما يديروا مصلحة ديال التنبر غادي نشغلو إن شاء الله جميع على أنها تكون، ولكن من هنا لجا احنا قلنا غادي نشغلو في إطار هاذ الشئ الإلكتروني مع وكالة

باش تخفف من هاذ الفوارق اللي كايبة ما بين الفئات، وذكرنا لكم فئتين، احنا راه نتعرفو بان العديد من الفئات، وراه سبق وطرحنا سؤال على الوزير ديال التربية الوطنية ولا على العديد من الوزراء حول بعض الفئات الأخرى التي تعاني من هاذ المشاكل، لكن يتضح أن الحكومة إما ما بغاش وكل شي معلقة لهم ذاك النظام الأساسي وكل شي غيبتي يتسنى وأنه حتى شي مشكل ما غادي يتحل، يا إما أنها معندهاش نهائيا رغبة باش تقاد ما بين الموظفين، والغريب أن هذه الحكومة بين بأنها عندها شي حقد معين على الموظفين، فكل حاجة تهم الموظفين ديال الدولة اللي هما اللي هازين الدولة ما تديرش فيها الحكومة حتى شي حاجة، ماشي معقول المتصرفين يكون عندهم نفس التكوين، نفس الإطار، نفس سنوات، نفس الدبلوم مع واحد مهندس والمهندس عندو وإن كان حتى هما باقي خاصهم يتقاد لهم الوضعية، وكاين هذا الفرق بين الموظفين، لا يعقل أن تقني خدام مع رجل تعليم هذا يتعطاه الإمكانية باش يترقى بالشهادة والتقني ما عمرو ما يترقى بالشهادة، وعلى ذكر الترقية بالشهادات، باقين 18 تقني اللي في وزارة المالية كانت عندهم الشروط كلها باش يدوزوا الامتحان اللي كان آخر امتحان ديال الترقى حملة الشهادات وما دوزوهمش باقين الآن كيعانيوا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

السيد المستشار،

احنا ما مختلفينش في الوضعية ديال هذه الهيئات، كان هناك اختلاف بين الأنظمة الأخرى، وهذه الملاحظات اللي جيتو بها كايبة وحاضرة واحنا عندنا النية وحارصين أننا نلقاو إصلاح لهذا التفاوت هذا وهذه الفتوية هذه، وملي تطلبي باش نصلح الهيئة أو النظام ديال المتصرفين سأكرس الفتوية من جديد على حساب هيئات أخرى.

لهذا احنا ارتأينا أن يكون هناك إصلاحا شموليا وقلت لك أن المشروع ديال النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وفي المراحل ديالو الأخيرة على مستوى الأمانة العامة، ملي تم الموافقة على هذا المشروع قبل عرضه على المجلس الأعلى للحكومة سيتم التداول واستشارة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بشأنه قبل عرضه على مجلس الحكومة وهذا ورش كبير وفيه نقاشات، لأن ماشي سهل لأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية راه نظام ديال 1958، وطرات عليه 14 تعديل، وهناك تعديلات التي ساهمت في تحسين بعض الأمور وهناك التي فاقمت هذه التفاوتات.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة

العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكر السيد المستشار من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على هذا السؤال، وأؤكد أن هاذ الفتوية اللي هي موضوع السؤال ديالكم ما مطروحا غير المتصرفين والتقنيين، ولكن كذلك للمحررين ولأساتذة التربية الوطنية وملتقشي الشغل، وهناك هيئات أخرى.

والحكومة عندها واحد المقاربة شمولية لمحاولة احتواء هذا الوضع، أني سبق لي أن استقبلت عدة ممثلين ديال هاذ الهيئات هاذو وأكدت لهم على التفهم ديالنا لهاذ الاختلال اللي كاين، وخاصهم يتساووا مع باقي الأطر والمكونات ديال الإدارة المغربية.

وهاذ الشي علاش تنشتغل عليه الآن في إعادة النظر في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، اللي هو في النقاشات ديالو الأخيرة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، وغادي نحاول إن شاء الله يعني، نحاولو نصح ونقرب ونقلص من هاذ الفتوية، فرغم الجهود اللي عملت الحكومة السابقة في 2010 وفي 2005 التقليل من عدد الأنظمة الأساسية من 70 إلى 40، ولكن هناك ظهرت أنظمة أخرى رغم أن النظام ديال المتصرفين ما بان حتى 2010، لكنه بقي متفاوتا بالنسبة للأنظمة الأخرى فيما يخص الترقية، فيما يخص الأجور، فيما يخص حتى التوظيف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الوزير.

أتمتعرفون السيد الوزير بأنه كاينين هاذ الفرقات هذا، ودائما تستخدمون كلمة "سا" و"سوف".

السيد الوزير، بغيت نذكركم بأنكم في المخطط التشريعي ديالكم اللي قدمتم واللي صادقت عليه الحكومة في نوفمبر 2012 التزمت فيه باش أنه النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي حابسين عليه كل شي بأنه يخرج في 2013، اليوم أحنا في 2016 ومازال ما خرجتس هاذ النظام الأساسي اللي تتهضرو عليه من نهار اللي تنصبت الحكومة، الحد الساعة ما زال ما كانش النظام الأساسي للوظيفة العمومية، تتقولو لنا راه "سوف" ولا راه كاين عند الأمانة العامة للحكومة.

احنا تساءلنا معكم أشنو اللي دارت الحكومة وآشنو هي الإجراءات؟

تساهل في المسألة ديال الجودة اللي عندها وقع أو أثر سلبي على الصحة دالمواطنين، غير حيدها من بالك راه ما كاينش هاذ الشي، ما فيش اللعب ديال القضية ديال التلوث، يمكن تتساهلو في كل شي إلا الصحة ديال المواطن.

فيما يتعلق بتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب على مستوى العالم القروي، لابد من الإقرار بأنه هناك حصل تقدم جد مهم على مستوى التعميم، ارتفعت نسبة التزويد كما كتعرفوا في ظرف 20 سنة من 14 إلى 94.5%، 95 دابا حاليا مع التفاوت والتباين ما بين الجهات نظرا لخصوصية بعض المناطق اللي كتميز بمحدودية الموارد المائية المحلية وبعض الأحيان نشدت التضاريس.

المنطقة اللي تحدث عليها بالخصوص القرية وغفساي، بالفعل هاذ المناطق هاذي كتعرف اضطرابات على مستوى التزويد، بعدا المنطقة ديال القرية راه كتزود انطلاقا من المحطة ديال المعالجة المكنسة والقرية واللي كتعرف نوعا ما توقف بعض اللحظات نظرا لتدهور جودة المياه على مستوى واد سبو وبالخصوص في الفترة ديال جني الزيتون وطحن معاصر الزيتون اللي كتخلف واحد المقذوفات تؤثر سلبا على مردودية المحطة، ما يمكنهاش أنها تعالج هاذ المياه الملوثة.

إلا أنه مشروع مهم اللي هو تقريبا في مراحل جد متقدمة يعني التزويد انطلاقا من سد الوحدة، البنيات التحتية كلها موجودة تقريبا من 90 إلى 95% كين مشكل واحد هو تعرض الساكنة اللي كان عندو أثر سلبي على (planning) ديال المشروع، وكان فيه تأخر، لأن الساكنة تعرضت اتجاه المكتب الوطني وبالخصوص في مد القنوات إلى الساكنة من أجل تزويدها بالماء الصالح للشرب.

هاذ المشكل الحمد لله تجاوزناه ويمكن نقول بأن دخول هاذ المشروع و (la mise en service) انطلاق الخدمة ديالو في أواخر 2016.

المنطقة ديال غفساي اللي كتزود انطلاقا من المحطة ديال "أورتزاغ" حتى هي كان فيها خصاص، ولكن كين مشروع جد مهم حتى هو غيزود تقريبا 230 دوار موزعة على 13 جماعة قروية اللي محيطة بمنطقة غفساي، عبر تقوية الإنتاج ديال المحطة ديال "أورتزاغ" وحتى هو المشروع عاود ثاني عرقله أو لقي مشكل ديال تعرض الساكنة، دابا المشكل ديال نزع الملكية مشكل عائق جدا اتجاه المشاريع التنموية من هذا النوع.

الساكنة لما كتعرض صافي كيوقف لك المشروع والأغلبية ديال هاذ الساكنة كتطلب تعويضات وما عندهاش عقود ديال الملكية، كضطرو ننتقلو من المشروع ديال التزويد إلى مشكل آخر هو حل هاذ المشكل ديال عقود الملكية، وكنقدمو المساعدة للساكنة عبر التصاميم الطبوغرافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

شكرا شكرا، شكرا السيد الوزير على مساهمتك معنا في هاته الجلسة.

وغر للسؤال الأول الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، وموضوعه "تزويد العالم القروي بالماء الشروب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم المجهود الذي بذل في تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب إلا أن جزءا كبيرا من ساكنة هذا العالم القروي لا زالت تشرب مياه ملوثة إن وجدت، كالحال بالعديد من مناطق إقليم تاونات دوائر القرية، غفساي، تيسة، تونات، وأقاليم أخرى خاصة مع تعطل وتأخر إطلاق بعض المشاريع المهمة والمهيكله كالمشروع الذي دشنه جلالة الملك سنة 2010 والمتعلق بتزويد دائرة غفساي والقرية بالماء الصالح للشرب انطلاقا من سد الوحدة.

الآن، فعلا هناك مشكل حقيقي لدى ساكنة معتبرة بهذه المناطق التي جعل جزءا منها تلجأ إلى الحفر على قنوات الضخ وإنجاز ثقب تحت إكراه واقع العطش التي تعيشه بل هناك الآن حركة بالإقليم تسمى حركة عطشانين، نريد جوابا شافيا للساكنة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن

والماء والبيئة المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال.

غير، السيد المستشار، هاذ القضية دالتلوث راه ما كاينش، البولة لا يمكن لها أن تغامر بصحة المواطنين وأن توزع مياه غير صالحة للشرب، هذه المياه اللي تتوزع، السيد المستشار، اللي كتتوزع في شبكات عمومية راه تتنضع لواحد المراقبة صارمة منذ المصدر حتى لعند المستهلك، ولا

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف السيدة الوزيرة، عدة مناطق المملكة خصوصا محولا في الماء الصالح للشرب واقطاعات متكررة لهذه المادة الحيوية، وعلى سبيل المثال بعض الأقاليم كإقليم تاونات كما جاء.. والراشيدية وزاكورة وتازة ووزان.

فנסألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة هذا الخصاص؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالفعل بحكم الحالة الهيدرولوجية ديال هاذ السنة اللي عرفت نوعا ما من العجز على مستوى التساقطات المائية، اللي وصلت تقريبا 95%، وأثر سلبا على الواردات المائية اللي عرفت نوعا ما أيضا بدورها عجز اللي وصل 80%.

هناك اضطرابات تبقى محدودة جدا، لأن التجمعات السكانية الكبرى نعرف تزويد عادي بصفة منتظمة ومستمرة، اضطرابات تشمل فقط 39 مركز على 663 مركز، هاذ المناطق هاذي معروفة بمحدودية الموارد المائية الجوفية، لأن تزود بصفة حصرية من الموارد المائية جوفية، واللي نعرف القدرة الإنتاجية ديالها انخفاض، وخصوصا في فترة الصيف وفترة الذروة، ولا في بعض الأحيان انخفاض الضغط داخل الشبكة العمومية.

لمعالجة هاذ الإشكالية، تعبأت الوزارة وأيضا وزارة الداخلية اللي خصصت واحد الغلاف مالي، احنا تقريبا 100 مليون درهم، وزارة الداخلية غلاف أيضا يتجاوز شيئا ما هاذ 100 مليون درهم من أجل تعميق وتكثيف التنقيب على الموارد المائية الجوفية، اللي ما كيقناش بديل غير اللجوء إلى الفرشات المائية العميقة واللي نوعا ما كتطلب واحد الميزانية ضخمة.

حيث أنه برمجنا عدة أثناب استكشافية التي ستتحول بعد ذلك إلى أثناب استغلالية في العديد من المناطق اللي تحدثتي عليها اللي كتعرف نوعا ما نقص في القدرة الإنتاجية ديال هاذ الموارد، بالإضافة إلى التزويد عن

انتهى الوقت المخصص للإجابة على السؤال، والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

نظريا قد نتفق معك على طول الخط، ولكن في الممارسة وفي الواقع هناك إكراهات حقيقية، هناك ساكنة تعاني العطش حقيقة هاذي هي الحقيقة التي نتأسف لقولها لأنها نعايشها واقعا.

أما قضية عندما قصدت شرب مياه ملوثة، قلت في غياب شبكات التوزيع، في غياب وصول الماء الصالح للشرب، رغم أن بعض المياه الموزعة عن طريق الشبكات راه فيها إشكال، سكان قرية "با محمد" لا يشربون المياه ديال الصنابير، يلتجئون للعيون والآبار لأنهم ما قادرينش يشربوا ذاك المياه، أنا غير بالأمس صادفت ناس يبحثون عن الماء من قرية "با محمد".

ثم على مستوى مشروع التزويد بالماء الصالح للشرب ب"غفساي"، المشروع كان مبرمجا أن ينطلق سنة 2014، والكل يتساءل حتى ما تم إنجازه من المشروع جزء كبير تم تدميره وتخريره، إذن الإشكالية حتى في التركيبة المالية ستطرح.

ثم أن بعض الدواوير طلب منها سنة 2009 طلب من الساكنة أن تؤدي المستحقات ديالها في المشروع، وأدتها على أساس أن تتوصل بالماء الصالح للشرب في صيف 2009، وهذه دواوير اضطرت لتأدية التكاليف لأنها في حاجة ماسة إلى المياه الصالحة للشرب ولا زالت تعاني.

وعندما نتكلم عن تاونات نحن نعرف أن هناك تقدم في نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ولكن في الشق النظري أما العملي فتناخدو مثلا الجماعة ديال دائرة القرية فيها نافورات عمومية لا تصلها المياه طيلة شهور الصيف لا تصلها المياه.

إذن أن هناك إشكاليات حقيقية، السيدة الوزيرة، يجب الالتفات لهذا المشكل، والآن يجب تدخلات مستعجلة، يجب في إطار مندمج القيام بتدخلات مستعجلة خاصة في الدواوير التي تعاني الأمرين، الحصول على نقطة ماء لا للبشر ولا للدواب.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني والأخير في هذه الجلسة، موضوعه "الخصاص في الماء الشروب ببعض المناطق".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

إقليم تازة، كذلك هناك جماعة مغراوة، 46 دوار بدون نقط ماء، الآن الناس كنتاني، بني فتح، تايناست كذلك، كل الجماعات، رؤساء الجماعات كياديو الآلات الجارفة يحفرو في الواد باش على الأقل يوفر الماء للدواوير. إذن خاص الحكومة تحرك، توفر على الأقل ذك الحملة التضامنية اللي كنتدير ما بين الإنعاش اللي كدير وزارة الداخلية وبالتنسيق معكم، تدار توفير الشاحنات لإيصال نقط الماء.

أحنا كنعرفو، أن أنت واحد المرأة اللي سريعة التجاوب مع الملفات، ولكن ما عرفتش أنا، الحكومة، السيد الرئيس الحكومة لحد الساعة ما دار حتى شي اجتماع طارئ باش يفك المعاناة ديال الساكنة ويحد من المعاناة ويقلل من الأزمة ديال الماء لأن جد حيوية، إذن ما خصناش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

انتهى الوقت.

ونمر إلى جواب السيدة الوزيرة أو ردها على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء:

المناطق اللي تحدثت عليها السيد المستشار كلها كتشملها مشاريع تموية وأنا أحس بنفس الغبن الذي يحس به الأقاليم المحيطة بسد الوحدة، بالفعل لا يمكن أن نتصور أكبر معلمة مائية في المغرب والأقاليم المجاورة ما كنتوفرش على الماء.

ولكن هناك مشروع، هاذ المشروع ديال المحطة ديال المعالجة عرف عدة تعثرات أولا المقاومة الأولى اللي تفوت لها الصفقة مقالة أجنبية مفلسة، اضطرينا أننا نفسخو معها الصفقة ونعاودو طلب العروض واختيار عاود ثاني مقالة أخرى.

وثانيا، المشكل الثاني اللي هو تعرض الساكنة، هذا كلهم صعوبات ميدانية اللي خاصنا نطبعو معهم وعلى أي الحكومة راه عندنا نية، الإمكانيات المالية موجودة، كين تعثرات ديال الميدان خاصنا نصبرو جميع، أتما تصبروا واحنا نصبرو.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وشكرا لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى الجلسة الموالية.

نرفع الجلسة المتعلقة بالأسئلة الشفوية.

طريق صهاريج المياه بالنسبة للدواوير اللي مشتتين وفي المناطق الجبلية الصعبة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، في الحقيقة ما عندي ما قول، لأن كين إشكالات كثيرة، وباش نلخصها في هاذ جوج دقائق راه ما يمكنناش.

غير بالنسبة لوزان كمودج، السيدة الوزيرة، سد الوحدة أكبر سد من سدود على الصعيد الوطني ومجمل الجماعات المجاورة لهاذ السد تعاني من أزمة حادة في الماء، يعني أن لجنة الاستطلاع اللي مشات للولايات السابقة وزارت السد ودارت واحد الملخص ومجموعة من الملمسات باش تفك المعاناة، مازال يعني الحكومة ما تحركت باش تخفف المعاناة ديال هاذ الجماعات، على سبيل المثال سيدي بوضر، سيدي أحمد الشريف، ازغيرة، ونانة، إلى غير ذلك.

إلى انتقلنا لإقليم تاونات، واللي على لسان لا الأغلبية، لا المعارضة، كل شي ينادي، هناك جماعات اللي كيقتمها العطش، يعني المواطن في العالم القروي الآن من مور المغرب كنتلقاه إلا ومجموعين على أقرب نقطة ماء تلقى 50، 60 عائلة اللي كنتداز على .. يعني الناس عوض تمشي للصلاة ولا آخرها كيقبلوا على النقط ديال الماء باش يجمعوا الماء، لأن الصيف والحر وعندهم المواشي.

يعني خاص واحد المخطط وطني مستعجل لمحاربة الجفاف، السيدة الوزيرة.

صحيح، كين مشاريع مفتوحة على الصعيد الوطني من الولاية السابقة، لكن تعرف الوتيرة تمشي ببطء، ما عرفناش أشنو هم الأسباب.

على مستوى إقليم تازة، الدائرة ديال أكنول، الجماعات بسبعة: تيزي وسلي، أجدير، سيدي علي بورقبة، اجبارنة، 20 دقيقة اللي كيلقاو ديال الماء، ولكن مشروع واحد 30 مليار معطية للدائرة مازال كنعطل، راسلوا غير وزير التجهيز، يطلق لنا غير الخزان اللي ما بين جبارنة وأكنول، سنتين وهو واقف، السيد وزير التجهيز استغل الفرصة أنه الطريق السريع فعلا مشروع ملكي، ولكن الخزان خاصو ينتجز، لأن موقف على الساكنة ديال الدائرة أكنول، مشروع ديال الماء الصالح للشرب، والآن انطلقت الأشغال من السد "أسفالو"، يعني خاص تسريع الوتيرة.